



مؤسسة شاهد لحقوق الإنسان

التقرير السنوي

لأوضاع اللاجئين الفلسطينيين  
في مخيمات وتجمعات لبنان

لعام 2009

## الملخص التنفيذي

### أوضاع حقوق الإنسان للاجئين الفلسطينيين في مخيمات وتجمعات لبنان

أصدرت مؤسسة شاهد لحقوق الإنسان تقريرها السنوي لسنة 2009 عن أوضاع حقوق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. ويتضمن التقرير مقدمة تعرض أوضاع الفلسطينيين في لبنان بشكل عام وأبرز المحطات التي واجهوها خلال عام 2009، قانونياً، واقتصادياً، واجتماعياً وأمنياً، بالإضافة إلى أبرز المساعي الحكومية لتحسين أوضاعهم إن وجدت. واستطاع الباحثون أن يوثقوا أبرز التصريحات والندوات والمؤتمرات التي عقدت خلال سنة 2009. ويأتي هذا التقرير نتاج جهد كبير قام به فريق العمل في مؤسسة شاهد لحقوق الإنسان، من باحثين إلى مندوبي المخيمات والمناطق، فضلاً عن مستشارين وخبراء.

ظهر من خلال التقرير أن ثمة تآكلاً في حقوق الفلسطينيين مع مرور كل عام على لجوئهم إلى لبنان، وأن الحق الذي ينتهك، يصبح من الصعوبة بمكان التمتع به لاحقاً. وغالباً ما تكون المحاولات شكلية أو جزئية أو غير مجدية. وكشف التقرير عن مدى خطورة الوضع الإنساني للفلسطينيين في لبنان.

وظهر من خلال التقرير أن الاحتجاجات الشعبية الفلسطينية ازدادت هذا العام ضد سياسة الأونروا. لم تكن هذه الاحتجاجات منظمة في عمل نقابي مدروس، بل كانت ردود فعل على قرارات اتخذتها الأونروا. أما الاحتجاجات المطلوبة تجاه الحكومة اللبنانية فلم تكن إلا ضمن إطار العلاقات العامة والزيارات الرسمية لمسؤولين فلسطينيين. وسجل التقرير عدداً محدوداً من الاحتجاجات الشعبية ضد سياسة الحكومة، وخصوصاً أمام وزارة الداخلية، أو في وسط مدينة بيروت.

كذلك استطاع التقرير رصد كم هائل من التصريحات لمسؤولين لبنانيين تشير في معظمها إلى إمكانية تحسين أوضاع الفلسطينيين. وعُقدت عشرات الندوات والمؤتمرات واللقاءات والدراسات والتقارير التي اتخذت من موضوع اللاجئين الفلسطينيين عنواناً لها. وقد كان عام 2009 عام تفاؤل بالنسبة إلى الفلسطينيين في لبنان. لكن رغم هذا الجو الإيجابي، لم تتخذ أي قرارات حكومية أو قوانين عن مجلس النواب اللبناني لتحسين الوضع الفلسطيني، ما بدّد أجواء التفاؤل التي سادت.

التقرير لم يسجل أي تقدم حقيقي على مستوى حقوق الإنسان، بل ظلت الأمور على ما هي عليه في بعض الأمكنة وبعض المواضيع، وازدادت سوءاً في أماكن ومواضيع أخرى. أما على مستوى تعديل التشريعات والقرارات لتتناسب مع الشريعة الدولية لحقوق الإنسان، فإن التقرير لم يسجل أيضاً أي تحول نوعي في هذا المجال. ومع أن المطالب الفلسطينية باتت واضحة جداً لدى الدولة اللبنانية، وخصوصاً لدى الحكومة والمجلس النيابي، إلا أن الدولة لم تستجب لهذه المطالب، ولم يصدر عن البرلمان اللبناني قوانين تخص الفلسطينيين، ولم يصدر عن الحكومة قرارات ذات قيمة إنسانية تحسّن من أوضاعهم. ولقد كان انشغال اللبنانيين بشؤونهم الداخلية عاملاً إضافياً لإهمال حقوق الفلسطينيين في لبنان.

أبرز المطالب الإنسانية التي يرفعها الفلسطينيون باتجاه الدولة اللبنانية هي تعديل قانون التملك، السماح بمزاولة المهن الحرة، السماح بزيادة مساحة المخيمات لكي تتناسب مع الزيادة المطردة لعدد السكان، حرية التنقل، وخصوصاً في مخيمات الجنوب ومخيم نهر البارد، تغيير الصورة النمطية عن المخيمات والنظر إليها على أنها مكان رمزي يضم مجموعة من السكان، لهم حقوق وعليهم واجبات، سكان اضطرتهم ظروف سياسية وعسكرية إلى مغادرة أرضهم واللجوء إلى لبنان عام 1948 وعام 1967 أو حتى عام 1970.

أما المطالب التي يرفعها الفلسطينيون باتجاه الأونروا فهي عديدة ومتنوعة وملحة في نفس الوقت. فخدمات الأونروا تراجعت مع ازدياد المطالب، لأسباب مالية مرتبطة بدعم الجهات المانحة لصندوق الأونروا. ويتخوف الساسة الفلسطينيون من هذا التراجع ويربطونه بأجندة سياسية تسعى إلى إلغاء الأونروا كمؤسسة دولية في خطوة

رئيسية لمعالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين خارج إطار القانون الدولي. إن مطالب الفلسطينيين باتجاه الأونروا محصورة بأربعة محاور رئيسية هي الصحة والتعليم والبنى التحتية والشؤون الاجتماعية. وأكثر الهواجس التي تلاحق الفلسطينيين هي هاجس الصحة والتعليم. ومع أن الاحتجاجات ازدادت بشكل ملحوظ ضد الأونروا وسياساتها الخدمائية، إلا أن الأفق بتحسين أوضاعهم غير واضح، وخصوصاً مع الأزمة المالية العالمية ومع ما يشير إليه كثير من المراقبين إلى أن ثمة تقصيراً دولياً مقصوداً اتجاه الأونروا. ولم تنحصر احتجاجات الفلسطينيين على تقليص الخدمات، بل على عدم توفر الشفافية الكافية التي لو توفرت لأسهمت في تقليص الإنفاق وترشيده.

يتناول التقرير أوضاع المخيمات الفلسطينية ضمن فصل خاص. فيشرح أوضاع حقوق الإنسان في هذا المخيم خلال عام 2009، على المستوى الصحي، والاجتماعي، والأمني، والتعليمي. ولقد واجه الباحثون والباحثات صعوبة في رصد الانتهاكات لإنها كثيرة جداً، ويصعب حصرها، ومنها ما هو مزمن ومنها ما هو مستجد ومنها ما هو متشابك مع بعضه الآخر. ولقد بدت المخيمات الفلسطينية في لبنان أنها عبارة عن حزام من البؤس والحرمان.

ويتناول التقرير المرجعية السياسية للفلسطينيين في لبنان، وعدّ وجودها حقاً من حقوق الإنسان السياسية المتداخلة مع باقي الحقوق. فالديموقراطية واختيار الممثلين على المستوى المحلي في المخيمات أو على المستوى السياسي في لبنان، أو حتى على المستوى الفلسطيني ككل هو مطلب إنساني ملحّ. إن إجراء انتخابات في المخيمات الفلسطينية لاختيار ممثلين لهم في إطار اللجان الشعبية مهمة ليست مستحيلة بل ممكنة جداً. لكن هذه المهمة يجب أن تتم في إطار التوافق الفلسطيني وبالتنسيق الكامل مع الحكومة اللبنانية، التي ستجد نفسها بعد ذلك أمام مرجعية فلسطينية منتخبة محلياً أو على مستوى لبنان. إن وجود هيئة منتخبة وفق الأصول الديموقراطية يعني القدرة على مواجهة كل التحديات التي تعصف بالفلسطينيين في لبنان.

ويخلص التقرير إلى تسجيل عدد من التوصيات تؤكد كلها ضرورة تحسين أوضاع الفلسطينيين في لبنان، على المستوى القانوني والاقتصادي والاجتماعي. ويحذر التقرير أن استمرار التعامل مع الفلسطينيين بهذه الطريقة قد يؤدي إلى عواقب وخيمة جداً، وأن التعامل معهم وفق الشريعة الدولية لحقوق الإنسان يحقق مصلحة لبنانية أيضاً.

# الفصل الأول

أوضاع حقوق الإنسان للاجئين

الفلسطينيين في مخيمات

وتجمعات لبنان

## أوضاع حقوق الإنسان للاجئين الفلسطينيين في مخيمات وتجمعات لبنان

أولاً: واقع تطبيق حقوق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان:

### 1. حق العودة، ورفض التوطين

تعد قضية اللاجئين الفلسطينيين من أكثر الحالات صعوبة، وأطولها مدة. ورغم أن هناك قرارات عديدة صادرة عن الأمم المتحدة، ورغم أن هناك العديد من الاتفاقيات الدولية تؤكد حق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم كحق شخصي وجماعي، ورغم تأكيد الجمعية العامة لحق العودة والقرار 194 الصادر عنها عام 1948 أكثر من مئة مرة، إلا أن أحداً من اللاجئين الفلسطينيين لم يعد. وتتحمل إسرائيل مسؤولية مباشرة عن معاناة اللاجئين الفلسطينيين في مختلف دول العالم، لأنها لم تسمح لهم بالعودة والتعويض. كذلك يتحمل المجتمع الدولي ممثلاً بالأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي والمنظمات الإقليمية الأخرى مسؤولية قانونية وأخلاقية عن جريمة الإبعاد القسري التي تعرض لها الفلسطينيون بين عامي 1948 و1967 وعدم إجبار إسرائيل على تنفيذ القرارات الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية، ويتحمل كذلك المسؤولية عن مساعدة اللاجئين الفلسطينيين وتقديم العون الإنساني إلى حين عودتهم إلى مدنهم وقراهم.. وتعدّ معاناة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان الأكبر إذا ما قورنت باللاجئين الفلسطينيين في سوريا والأردن. وتؤدي عدة عوامل دورها في معاناة الفلسطينيين في لبنان، منها ما هو دولي ومنها ما هو محلي لبناني ومنها ما هو فلسطيني داخلي، لكن نتاج هذه العوامل مجتمعة هو ظروف إنسانية أوضاعهم بأوضاع لم يشهد التاريخ الحديث مثيلاً لها.

إن المتابع لأخبار اللاجئين الفلسطينيين يعي حقيقة ما تعني فلسطين وحق العودة لهم، فأبناء المخيمات تراهم لا يوفرون جهداً للقيام بالأنشطة والبرامج والمشاريع الوطنية، وعلى مختلف الصعد، فالفلسطينيون بكل فئاتهم: الأطفال والنساء والرجال والشيوخ يتذكرون دائماً ويتوقون للعودة إلى ديارهم التي هُجروا منها قسراً. فعلى الرغم من أن الأجيال الحالية في معظمها لم تلامس تراب فلسطين، لكنها لا تألو جهداً في معرفة تاريخها وتفاصيل قضيتها وحقها المسلوب، وتراها متمسكة أكثر من أي وقت مضى بحقها في العودة إلى وطنها فلسطين والدفاع عنه بشتى الطرق والوسائل المشروعة، ومن الأنشطة التي يقوم بها اللاجئون الفلسطينيون داخل المخيمات:

- تنظيم المسيرات والاعتصامات الداعمة للقضية الفلسطينية وللمحاصرين في قطاع غزة.
  - تنظيم المسيرات والاحتجاجات الراضة لإقامة جدار الفصل العنصري والجدار الفولاذي.
  - تنظيم المسيرات والاحتجاجات الداعمة لأهالي مدينة القدس ضد سياسة تهويد للمدينة.
  - عقد وإقامة المؤتمرات والاحتفاليات المتعلقة بالمناسبات الوطنية المختلفة.
  - إطلاق فعاليات ذكرى نكبة 15 أيار من كل عام، حيث يعمل اللاجئون الفلسطينيون على ابتكار الأفكار والأنشطة التربوية والثقافية الوطنية، مثل:
    - إقامة السهرات والأمسيات وجلسات كبار السن ممن ولدوا في فلسطين.
    - نموذج لخيمة العودة الفلسطينية.
    - إقامة العرس الفلسطيني.
    - موائد الطعام الفلسطيني ومعارض للمأكولات.
    - معارض صور تظهر معاني البطولة والشهامة والكرامة الفلسطينية، بالإضافة إلى مآسي النكبة والعذاب.
    - تنظيم الرحلات إلى الحدود اللبنانية الفلسطينية.
  - الاحتفال بذكرى يوم الأرض في 30 آذار من كل عام.
  - القيام بالعديد من الفعاليات للمطالبة بإطلاق الأسرى الفلسطينيين خلال شهر نيسان من كل عام.
- ومع أن هناك مفارقة غريبة لعدم إرغام إسرائيل على تطبيق حق العودة لمئات الآلاف من اللاجئين، إلا أن ثمة محاولات جادة تحاول النيل من حق العودة عبر تسويات سياسية مختلفة، وتشير العديد من التقارير الإعلامية إلى ذلك بالتلميح حيناً وبالتصريح أحياناً. وتخشى الحكومات اللبنانية المتعاقبة هذه المحاولات، لأنها تعني منح الفلسطينيين جنسية لبنانية، الأمر الذي يُخلّ بالتوازن الطائفي اللبناني. بيد أن الحكومات اللبنانية في سبيل مواجهة مشاريع التوطين تلجأ إلى سلب الفلسطينيين مزيداً من حقوقهم، من خلال تثبيت فرضية خاطئة، هي أن منح الإنسان الفلسطيني حقه في العيش بكرامة يعني حكماً التوطين.

## 2. الحق في مسكن لائق:

بحكم النمو الطبيعي للسكان، تضاعفت أعداد اللاجئين عدة مرات منذ عام 1948 حتى اليوم لتبلغ نسبة النمو 3.3% حسب بنويعطيات المكتسبة من المراكز الفلسفية للاجئين التي أجريتها عدة مسوحات في البلاد الفلسطينية في لبنان وعلى الرغم من ذلك فإن الحكومة اللبنانية تتعاطى مع هذا الأمر انطلاقاً من لوائح ثلاث:

- أ- لا لإعادة بناء المخيمات الثلاثة المدمرة.
- ب- لا لبناء مخيمات جديدة.
- ج- لا لتوسيع المخيمات القائمة.

فتبقى المخيمات على ما هي منذ احتلالها في عام 1948 من النم والسكنية حيث رفضت الحصول على ترخيص من استخبارات الجيش لترميم أو بناء أي منزل جديد في المخيمات واقع السكن في المخيمات يشهد برشد كل واضح إلى أن الفلسطينيين في لبنان، وخصوصاً المخيمات لا يتمتعون بالحق في مسكن لائق، ولم توجد لهم الفرصة أصلاً للبناء إضافة إلى وادي العرش وادي، ونقص مساحات اللعب للأطفال، الحرمان من المياه والشمس في معظم البيوت.

## 3. حق الملكية العقارية:

لقد استثنى القانون رقم 296 الذي أقره المجلس النيابي في 21 آذار 2001 للاجئين الفلسطينيين في لبنان من شروط الملكية العقارية المطبقة على سائر الرعايا العرب بذريعة رفض التواطؤ، وأتى القانون على ذكر الفلسطينيين تحديداً لشد زلزالاً إلى الدول المعتدلة بهما (القبائل لبنانية) التي يتملك عقارات شرط أن لا تتعارض هذه الملكية مع مبدأ رفض التوطين الذي يكرهه وقدس كالتورب الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم 296 واضحة جداً باستثناء الفلسطينيين من حق التملك، وجاء نص الفقرة على النحو الآتي:

"لا يجوز تملك أي حق عيني من أي نوع كان لأي شخص لا يحمل جنسية صادرة عن دولة معترف بها أو لأي شخص إذا كان التملك يتعارض مع أحكام الدستور لجهة رفض التوطين".

ويُشار هنا إلى أن لبنان لم يعترف بالسلطة الفلسطينية إلا بعد عام 2005 التي لم ترق إلى عهد تولى دولة، وبالتحديد مع يلفلسطيني بل التملك والبقاء، القاصار الفلسطينيين في الصدميم، وتذكر أن القاصار اديية واجتماعية وسياسية سيئة على الفلسطينيين في لبنان، لم يبق دليلاً أن على الفلسطينيين حقهم في التملك، بل منعه منعاً كاملاً.

يمكن تقديم مقترح بتعديل الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم 296 لمعروفه اكتساب غير اللبنانيين الحقوق العينية العقارية في لبنان" لكي تصبح على النحو الآتي:

"لا يجوز تملك أي حق عيني من أي نوع كان لأي شخص لا يحمل جنسية صادرة عن دولة معترف بها أو لأي شخص، يستثنى من ذلك الفلسطينيين المقيمون في لبنان والمسجلون لدى وزارة الداخلية اللبنانية".

## 4. الحق في إنشاء الجمعيات:

إن حق إنشاء الجمعيات مقيد على الفلسطينيين، ويقتصر الأمر على مؤسسات لبنانية تعمل داخل الوسط الفلسطيني. كذلك الفلسطيني ممنوع من إنشاء النقابات أو الالتحاق بالنقابات اللبنانية أو امتلاك وسائل إعلام. يوجد بعض الجمعيات التي تهتم بشؤون المرأة والمعوقين الفلسطينيين وجمعيات أهلية أخرى تسعى إلى الحصول على علم وخبر من وزارة الداخلية اللبنانية إلا أن أيهاً منها لم تحصل عليه حتى الآن، ذلك أن شرط الحصول على علم وخبر هو أن يكون 60% على الأقل من أعضاء الهيئة التأسيسية من الجنسية اللبنانية. قد تحصل بعض الجمعيات بأسماء فلسطينية على العلم والخبر، لكن لا بد من مراعاة عدد اللبنانيين إلى الفلسطينيين. وعلى الرغم من أنه لا نص قانونياً يتحدث بصراحة عن هذه النسبة، لكن الممارسة كرست ذلك.

## 5. حرية التقاضي:

باستطاعة الفلسطيني التقاضي أمام كل المحاكم، إقامة الدعوى والمقاضاة والاستثناء في القضاة اياسد واء المدنية منها ووافقنا اليه تخيم يقوم الكفاح المسلح الفلسطيني بمسؤوليات أجهزة الأمم المتحدة الداخلي اللبناني في ما يتعلق بالجناح والمخالفات والحد وادب الصديغيوأن دوره في ذلك ضد عيف جداً للفلسطيني لامتية مع المعونة القضائية التي يتمتع بها اللبناني الذي يعجز عن تحمل تكاليف المحاماة والمقاضاة. ويُعْلَفُلسطيني أجنبيماً نذوع خاص. هذا يعني أن السجين الفلسطيني المحكوم عليه، بعد أن يقضي فترة محكوميته في سجن رومية مثلاً، عليه أن يحول إلى سجن الأمن العام - على اعتبار أنه أجنبي - كي يجري التحقق من إقامته الصحيحة في لبنان، وغالباً ما تكون فترة التحقق طويلة قد تستغرق شهراً في بعض الأحيان، ويُعدُّ هذا الإجراء تمييزاً عنصرياً لأنه لا يساوي بين السجين اللبناني والسجين الفلسطيني. أضف إلى ما سبق، فإن صفحات العدل توفر في الجرائد اللبنانية، والنشرة التابعة لقوى القوي الأمنية كثيراً ما تشير إلى جنسية الفاعل إذا كان فلسطينياً.

## 6. الحق في التظاهر والاعتصام السلمي:

ليس في حيثيات القانون اللبناني ولا في قرارات وزارة الداخلية اللبنانية ما ييسر للفلسطيني بالاعتصام والتظاهر السلمية والاعتصام للتعبير عن الرأي في القضاء الاجتماعي والسياسية والثقافية والمهنية والاقتصادية هو من مظاهر الديمقراطية ومنصوص عليه في أحكام الدستور، لإسليم المادة 13 منه، إلا أن هذه الحقوق مقترفة فقط على المواطن اللبناني عبر هيئاته المختلفة الانتخابية والسياسية، وفي ديبين القصر 352 لسنة 2006/2/13 اجبته لفسطاح بممارسة حقوق التعبير بالطرق المختلفة، بما فيها التظاهر والاعتصام السلمي. ويقدم الطلب إلى المدققين لزمته الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم 221 لسنة 1992، بالتأنيف يكونه والبنانيين، بالعبدارة الواضحة "بأن يكونوا لبنانيين..".

يُمكن للفلسطيين أن يُنظّموا احتجاجات سلمية، أن يكون الأشخاص المنظمون من الجنس اللبنانية اللبنانية. إن الاعتصامات والاحتجاجات التي يقوم بها الفلسطينيون في لبنان في مختلف الأماكن، لا تجرؤفوق القانون بل بحكم الأمر الواقع بعد التنسيق مع الأجهزة الأمنية.

## 7. الحق في العمل:

يمكن تقسيم العمالة الفلسطينية في لبنان إلى ثلاث فئات:

1. فئة قليلة تتميز بالثراء، وهذه الفئة حملت معها من فلسطين الأموال والأعمال العقارية والمصرفية فانخرطت في الاقتصاد اللبناني، وتمكن قسم كبير منها من الحصول على الجنسية اللبنانية في مراحل مبكرة.
2. فئة متوسطة من أصحاب الخبرات المهنية التعليمية، تركت في لبنان منذ الخمسينيات بعد أن أُغْلِقَتْ في وجهها إمكانات العمل وتوجهت إلى أوروبا أو إلى الخليج العربي.
3. فئة ثالثة من العمال، وهي الأكبر عدداً، تحولت إلى يد عاملة رخيصة في الأعمال الموسمية والشاقة. وتقوم بالعمل الفلدفطيلية ليمركزون في مجالات العمالة الصعبة والشاقة كالزراعة والبناء والأفران ومحطات الوقود.

إن قانون العمل اللبناني في تعاطيه مع العمال الأجانب في لبنان يأخذ مسألتين أساسيتين في منحه إجازة العمل:

- أولاً: أولوية العامل اللبناني على غيره من الأجانب.
- ثانياً: مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل.

لذلك فإجازة العمل تتناول الأعمال التي لا يقدوم بها العامال اللبناني، نعتُحيدت لا توجد كفاءات لبنانية لامتھانها.

بعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان عام 1982 أصدرت وزارة العمل اللبنانية مقرر 189 بتاريخ 1982 الذي قضى بمنع الفلسطينيين من ممارسة أكثر من 60 مهنة، بالإضافة لمجموعة من القرارات الإدارية صدرت عن وزارة العمل و حددت فيها الشروط الواجب توافرها للحصول على إجازة عمالية ليعاقب كل من يخالف هذه الشروط ويتعرض لملاحقونيات وأغرامات مالية. ذلك إضافة للعمبريل الذي لايسد توفى الشروط القانونية الخاصة بالعمال الأجانب، ما يدفع رب العمل اللبناني للبحث عن عامل فلسطيني لديه ما لا يمكن مستوفياً الشروط القانونية من دون أن تترتب عليه أية التزامات قانونية ومادية تجاهه. ويمكن تلمس النتائج المباشرة لهذه السياسة في تفشي ظاهرة البطالة السافرة والبطالة المقنعة.

وإذا استطاع العامل الفلسطيني الحصول على عمل، فإنه يصطدم بمزاجية أرباب العمل لناحية حرمانه في الضمان الاجتماعي والصحي والتعويض والأجر، ويبقى معرطاً لفصل التعسفي في أية لحظة بدون أي غطاء قانوني.

أما حملة الشهادات العلمية فمشكلتهم لا تختلف كثيراً عما سبق، فالمهندس الفلسطيني يقوم بكل الأعمال المهندسية لجهة الإشراف والمتابعة والتنفيذ، لكن الأبخة النهائية تكمن في ههنا دس لبنان، وعقد العمل لا يند نص على اعتبار المهندس الفلسطيني مهندساً، بل عاملاً عادياً.

والملاحظ أن الدولة اللبنانية لا تمنح الأطقم الفلسطينية امتداح الكولونكي وتمنح نيس تطيع اوزها إذا الامتداح من الأطباء الفلسطينيين في العوسسل إلات وكالة الغوث ومستشفيات الهلال الأحمر الفلسطيني. بالإضافة إلى أن الأطباء الفلسطينيين لا يعتدرف بهما من قبل الدولة اللبنانية ما لا يمكن مغطاة بتوقيع طبيب لبناني فيرات المذموم من العمل المقدم من الدولة اللبنانية، تتراوح بين عدم القدرة على توفير فرص عمل للبنانيين فكيف بالنسبة للأجانب، وعدم اتخاذها الموضوع على أنه مقدمة للتوطين أو لكي لا تسبب العمالة الفلسطينية منافسة لليد العاملة اللبنانية.

وعام 1983 قرار بمنح جميع الأجانب بمزاولة 75 وظيفة التجديد على هذا القرار في 19 كانون اول من عام 1995 وكانت الفقرة الثانية منه تنص على إمكانية استثناء بعض الأجانب من القرار وخاصة أولئك الذين يبيعونهم واحد من الشروط الواردة في الفقرة الثامنة من المرسوم رقم 17561 له من 1964/9/18 الهادف إلى تنظيم العمالة الأجنبية وخاصة الأجانب الذين:

- يعيشون في لبنان منذ الميلاد.
- من جذور لبنانية أو ولد لأم لبنانية.
- متزوج لبنانية لأكثر من سنة.

إلا أن في هذا القرار أضراراً لا يمكن تجاهلها بين الفلسطينيين في موضوع العمل لأن الحصد والعلوى إذن مزاولة أي مهنة ما زال معقداً.

هذه السوابق العجاف، أصدرها وزير العدل والوزير راد حمم اذكرة بتاريخ 2005/6/7، فيها الفلسطينية المولودين على الأراضي اللبنانية والمسجلين رسمياً في سجلات وزارة الداخلية اللبنانية في المهتم المختلفة. لكن المذكرة على الرغم من أهميتها إلا أنها كانت جزئية ولجتم تلامس الحاجة الفعلية، لم تجز للأطباء ولا للمهندسين باختلاف تخصصاتهم في العمل في مهنتهم بشكل قانوني، فضلاً عن ثغور قانونية كثيرة، لا مجال لتناولها إلا أن حظيرة الوزير طراد كانت جريئة ونوعية وفريدة، وقد تمجدت المجال للنقاش الجدي. في تحديد هذه المذكرة بمذكرات أخرى صدرت عن الوزير الذي تلاه (محمد فنيش)، والوزير الحالي بطرس حرب.

## 8. حق التنقل:

ضباط الإمداد إلى المحظوظات التي على اللاجئ بين الفلسطينيين في المهتم ان الحد من حرية حركتهم داخل البلد نفسه، فضلاً عن السفر خارجه خلال الفترة بين 1990 و1998، والتي نختصرها بالآتي:

## 1. داخل البلد:



إن المسكينات الرسمية الواقعة في المنطقة الجنوبية من لبنان يعيشون في شدة حالة حصار مفرغ من قبل قوى الأمن اللبناني. حيث يعاني الفلسطينيون نتيجة ذلك وابط كثر مفرضة على د ركتهم وعلى ظروفهم المعيشية الراهنة والمستقبلية، كذلك فإن حرية الحركة في مخيم عين الحلوة والمية ومية ليست متاحة بشكل طبيعي. أما بالنسبة إلى مخيم نهر البارد المدمر منذ عام 2007، فإن حرية الحركة مقيدة جداً ببقي ود الأمانة التي يفرضها الجيش اللبناني على سكان المخيم، وعلى الزائرين، علماً أن اللبنانيين لا يحتاجون إلى تصريح لدخول المخيم.

## 2. خارج البلد:

صدر عن وزارة الداخلية في 23 أيلول عام 1994 قرار يهدف ملج الفلسطينيين الحاصلين على وثائق سفر لبنانية من العودة إلى بيوتهم بعد أن ألغت الحكومة اللبنانية عقود عملهم وطردتهم لأسباب سياسية. ولم يهدف هذا القرار إلى تنظيم تنقل حركة الفلسطينيين من لبنان وإليه، كإن عبارة عن وضع العديد من العقبات أمام حرية اللاجئين في التنقل والتمتع بوقته. القرار من خلال ما واده السات للاجئين الفلسطينيين من دخول الأراضي اللبنانية أو مغادرتها بدون إذن خاص، رغم حمل اللاجئين الفلسطينيين لوثائق سفر صادرة عن الأمن العام اللبناني. لكن هذا القرار تم إلغاؤه لاحقاً في حكومة الرئيس سليم الأحقوب. على حركة الفلسطينيين خارج لبنان لفئة المسجلين في دوائر الدولة والأونروا. يذكر أن في لبنان ثلاث فئات من الفلسطينيين المقيمين: فئة المسجلين تسطيع هذه الفئة استصدار جواز سفر لخمس سنوات، وفئة غير المسجلين التي تمنح جواز سفر لسنة واحدة فقط لفئة الثالثة فهي فئة فاقد الهوية وهي لا تملك أي أوراق وثائق وبالتالي لا تستطيع هذه الفئة التنقل بحرية داخل لبنان، وهي لا تستطيع التنقل خارج لبنان أبداً.

## 9. الحق في الاستشفاء والطبابة

لم يشهد الواقع الصحي للاجئين الفلسطينيين أي تحسن يُذكر خلال عام 2009، بل على العكس من ذلك شهد هذا القطاع تراجعاً واضحاً بسبب تقليص بعض خدمات الأونروا من ناحية تغطية نفقات العلاج للاجئين الفلسطينيين في لبنان كعمليات القلب المفتوح ومختلف أمراض السرطان، حيث لا تُغطي الأونروا سوى مبلغ محدود لا تتناسب مع تكلفة العلاج الباهظة ومع الظروف المالية الصعبة لغالبية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، مع العلم أن الكثير من الأمراض المزمنة سببها الواقع البيئي والاجتماعي الصعب في المخيمات والتجمعات الفلسطينية كأمراض الربو والضغط والسكري والأمراض الجلدية المختلفة.

ففي مجال عمل عيادات الأونروا ومراكزها الصحية داخل المخيمات لم يُلاحظ أي تقدم يُذكر في مجال تقديم الخدمات الطبية، إذ ما زال الطبيب الواحد مضطراً إلى معاينة ما يزيد على 150 مريضاً في اليوم الواحد، وهذا يجعله غير قادر على القيام بالفحوص المطلوبة بشكل فعال نتيجة قصر الوقت، ما يؤثر على أدائه ويجعل تشخيصه أحياناً في غير محله. هذا بالإضافة إلى إلغاء يوم السبت كيوم دوام فعلي في معظم العيادات والمراكز الصحية إلا للحالات الطارئة. كذلك عانت هذه المستوصفات خلال عام 2009 من نقص حاد في أدوية الأمراض المزمنة كدواء ضغط الدم والقلب والسكري حيث يضطر العديد من المرضى الفلسطينيين إلى شراء هذا الأدوية على نفقتهم الخاصة أو يضطر إلى اللجوء إلى الجمعيات والمؤسسات الخيرية علماً تساعدهم في تغطية جزء من تكلفة العلاج. وقد قامت الأونروا خلال عام 2009 بإلغاء عيادة الأسنان المتنقلة التي تعالج أسنان أطفال المدارس والتجمعات الفلسطينية غير الرسمية بحجة العجز في الموازنة، أما على صعيد المستشفيات الخاصة أو مستشفيات الهلال الأحمر الفلسطيني، فقد تعاقدت الأونروا مع العديد من هذه المستشفيات التي تقدم خدمات للاجئين الفلسطينيين بمستوى الدرجة الثالثة حيث تُغطي الأونروا تكلفة السرير الذي تختلف تكلفته من مستشفى إلى آخر مع جزء بسيط من تكلفة العلاج، بينما يتحمل المريض النسبة الكبرى من تكلفة العلاج في ظل أوضاع اقتصادية سيئة يضطر إلى البحث عن دعم مالي من المؤسسات غير الحكومية والجمعيات الخيرية والمساجد.

وبسبب تعاقد الأونروا مع مستشفيات كهذه، فقد حصلت أخطاء طبية قاتلة أودت بحياة كثير من الأشخاص كالطفلة روان حسين الصالح من مخيم الرشيدية التي أصيبت بوعكة صحية عادية (إسهال) صباحاً 2009/07/13 نتيجة حقنها مباشرة بالوريد بدل وضع العلاج في كيس المصل، والشاب ربيع عبد السلام زيد من مخيم البداوي<sup>1</sup> الذي توفي بعد نقله إلى أحد مستشفيات طرابلس (البيسار) بتاريخ 2009/07/3، إذ إن وفاته وهي الخامسة في

<sup>1</sup> المصدر – جريدة "الأخبار" عدد السبت 4 تموز 2009.

المستشفى في غضون نحو شهر ونصف (الأربعة الآخرون من المسنين)، دفعت تحت ضغط أهالي المخيم واستنكارهم إلى تأليف لجنة تحقيق مكونة من ستة أشخاص هم: ثلاثة من الفصائل وثلاثة آخرون من الأونروا، من بينهم نائبة مسؤول قسم الصحة في الأونروا د. سهى إسماعيل التي قدمت على عجل من بيروت للاطلاع على تفاصيل القضية ومتابعتها. هذا الأمر جعل الكثير من اللاجئين يفقدون الثقة بهذه المستشفيات وبخدماتها المقدمة. فنظام تعاقد الأونروا مع هذه المستشفيات يشوبه الخلل وعدم الاكتراث بحياة المرضى. فعلى سبيل المثال عندما تتعاقد الأونروا مع معظم المستشفيات الخاصة بواقع 130000-150000 في الليلة الواحدة وبواقع 50000-80000 مع مستشفيات الهلال الأحمر الفلسطيني فكثيراً ما يكون المبلغ المرصود للمريض غير كافٍ لإجراء فحوصات وصور ضرورية أو لتغطية تكلفة عملية جراحية ما، لذلك تُقدم هذه المستشفيات بعض الخدمات غير الكافية وفقاً للمبلغ المتوافر أو أن يطلب الطبيب المعالج من المريض إجراء فحوصات وصور على نفقته الخاصة، أو أن يدفع فرق العلاج المطلوب وهذه صورٌ شائعة في معظم المستشفيات.

والأمر الأشد خطورة في هذا المجال أن الكثير من الحالات الطارئة كارتفاع ضغط الدم المفاجئ الذي يحتاج إلى علاج فوري وعناية مركزة، أو إصابة بعض الأشخاص بذبحة قلبية أو جلطات دماغية كانت في كثير من الأحيان يُرفض استقبالها بسبب انتهاء عدد الليالي السريرية المتعاقد عليها، أو أنه لا مكان في غرف العناية المركزة، فيضطر أهل المريض إلى نقله إلى مستشفى آخر لا تتعاقد معه الأونروا كمستشفى جبل عامل في صور أو مستشفى غسان حمود في صيدا<sup>2</sup>.

مما لا شك فيه أنّ حق الانسان الفلسطيني بالطبابة والاستشفاء المنصوص عليه في اتفاقيات عديدة، ولا سيّما العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لعام 1966، ما زال بعيداً عن متناول اليد.

هناك آمال في أن يتغير هذا الواقع الصعب في مطلع عام 2010 بعد الاتفاق الذي أبرم بين وزارة الصحة اللبنانية والأونروا والذي بموجبه ستقوم المستشفيات الحكومية اللبنانية باستقبال المرضى الفلسطينيين بأسعار تشجيعية، ما قد يحسّن من الواقع الصحي للاجئين الفلسطينيين في لبنان ويخفف من معاناتهم، وهذا ما يمكن اعتباره اختصاراً لصحة ما أعلن في وسائل الإعلام وما أُخذت من إجراءات أولية في هذا الشأن.

## 10. الحق في التعليم

يعاني الواقع التعليمي للاجئين الفلسطينيين في لبنان الكثير من المشاكل التي تنعكس سلباً على الواقع التربوي والاجتماعي للاجئين، ويؤدي ذلك إلى تدني مستوى التحصيل العلمي لدى الطلاب من مختلف الفئات العمرية ومختلف المراحل التعليمية. فالأونروا هي التي تقدّم خدمة التعليم المجاني بشكل رئيسي للاجئين الفلسطينيين في لبنان منذ بدايات اللجوء إليه، حيث كان اللاجئون الفلسطينيون في العقود الماضية يتباهون بأنهم من بين الدرجات الأولى على الصعيد المحلي والدولي بالنسبة للتعليم وتدني نسبة الأمية، بالإضافة إلى نسبة النجاح المرتفعة لأبنائهم، سواء في امتحانات الشهادات الرسمية أو في امتحانات الشهادات الجامعية والعليا.

أما في السنوات الأخيرة، بما فيها عام 2009، فتشير الدراسات والتقارير الصادرة عن مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني والمؤسسات التربوية الفلسطينية، بما فيها اتحاد موظفي الأونروا في لبنان، إلى أن مستويات التعليم هي في تراجع دراماتيكي خطير، حيث إن نسبة الفائزين في شهادة البريفيه قد تدنّت في بعض المدارس لتصل إلى ما نسبته 20.6% في مدرسة بيت لحم في صور و18.6% في مدرسة حطين في صيدا و13.6% في مدرسة نهر الأردن في طرابلس، وذلك حسب نتائج شهادة البريفيه لدى الأونروا<sup>3</sup>، علماً أن المعدل العام للنجاح في صفوف البريفيه في مدارس الأونروا للعام الدراسي 2009-2010 بلغ 43%، وهذا مؤشر خطير للغاية، مع العلم أن الأونروا قامت ببناء مدارس حديثة ونموذجية من حيث الهيكل والشكل في معظم المخيمات الفلسطينية، وعملت على التخلص من نظام الفترتين "دوام صباحي وما بعد الظهر"، في معظم المخيمات، إلا أن هذه المدارس تفتقر إلى التعليم النوعي وإلى وسائل الإيضاح والمختبرات الضرورية التي تحسّن قدرات التلميذ وتصلق أفكاره، وبالتالي لم ينعكس ذلك إيجاباً على مستوى التحصيل العلمي للتلاميذ. ويرجع الكثير من الباحثين المهتمين بالشأن التربوي التراجع في مستوى التحصيل العلمي في مدارس الأونروا إلى الأسباب الآتية:

<sup>2</sup> المصدر - اللجان الأهلية في منطقة صور.

<sup>3</sup> المصدر - وثائق مركز التطوير التربوي - الأونروا 2009.

- 1- غياب البيئة الاجتماعية الفلسطينية الحاضنة للطلاب، فضلاً عن غياب الأفق العام بالنسبة إلى وضع الفلسطينيين في لبنان، بسبب التهميش والحرمان، وبسبب غياب بيئة قانونية تتناسب مع منظومة حقوق الإنسان.
- 2- زيادة عدد التلاميذ في الصف الواحد الذي قد يصل إلى 42 تلميذاً.
- 3- المنهجية الجديدة التي تحتاج إلى مدرسين جامعيين من ذوي الاختصاص.
- 4- الحاجة إلى دورات تأهيل للمدرسين تُطوّر قدراتهم، وخصوصاً خريجي المعاهد.
- 5- عدم اعتماد الأونروا لنظام منسقي المواد الذين يشرفون على إعداد المادة التعليمية وآلية تطبيقها بين التلاميذ.
- 6- الأونروا تعتمد المناهج التربوية اللبنانية، وهذه المناهج تحتاج إلى وسائل إيضاح ومختبرات، وهي غير متوفرة بشكل كافٍ في مدارس الأونروا.
- 7- اتباع سياسة الترفيع الآلي من مرحلة إلى أخرى دون مراعاة مستوى التحصيل العلمي للطلاب.
- 8- تشجيع الأونروا لطلاب المرحلة المتوسطة للتوجه نحو التعليم المهني، وهذا يقتل الطموح لدى الطالب.
- 9- اعتماد الأونروا لسياسة المحسوبيات في اختيار المدرسين بعيداً عن الكفاءة وما لذلك من تأثير سلبي على أداء المدرس والتزامه.
- 10- عدم متابعة المدرس تربوياً من قبل قسم التوجيه والارشاد التربوي بشكل دائم إلا مرة أو مرتين سنوياً، حيث يتعارض هذا الأمر مع ما ورد في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966، وخاصة لجهة جودة التعليم، حيث ورد في المادة 13 منه الفقرة الأولى أنه "يحق لكل فرد في التربية والتعليم، وبالإنماء الكامل لشخصيته الإنسانية والإحساس بكرامته".

أما التعليم الجامعي بالنسبة إلى الفلسطينيين<sup>4</sup>، فقد واجه الطلاب تحدٍ كبير خلال عام 2009، إذ إن وكالة الأونروا وضعت شروطاً معينة جعلت أعداداً كبيرة من الطلاب لا يستفيدون من المنح، فمن أصل 1300 طالب فلسطيني نجحوا في امتحانات البكالوريا، قدمت الأونروا 60 منحة فقط، كذلك فإنّ صندوق الطلاب الفلسطينيين تراجع أيضاً عن تقديم المزيد من المنح. فضلاً عن كل ذلك، لم يكن لمنظمة التحرير الفلسطينية دور يذكر في مساعدة الطلاب الجامعيين الفلسطينيين.

ويواجه الفلسطينيون في لبنان تحدياً خطيراً بالنسبة إلى حقهم في التعليم بمختلف مستوياته، والخطورة تكمن في أن الفلسطينيين لم يعودوا يمتلكون الرغبة الكاملة في ممارسة حقهم في التعليم لأسباب عديدة. عدم الرغبة هذا ناتجة من سياسة منهجية متبعة من الجهات المسؤولة عن الفلسطينيين في لبنان.

## 11- الحق بالاعتراف بالشخصية القانونية لفاقي الأوراق الثبوتية

لا يزال نحو خمسة آلاف من اللاجئين الفلسطينيين الفاقدين للأوراق الثبوتية غير حائزين أية مستندات قانونية صالحة تعرّف عن وجودهم ووضعهم القانوني داخل لبنان. فهم لا يزالون يعانون من تهميش ومن ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة بسبب القيود المفروضة على حركتهم وتنقلاتهم، فضلاً عن عدم إمكان القيام بأية إجراءات قانونية تمكّنهم من تسجيل عقود زواجهم وأطفالهم أو حتى الالتحاق بالجامعات بسهولة أو حتى الحصول على الخدمات الطبية الكافية من قبل الأونروا وبقية متطلبات الحياة الكريمة أسوة ببقية اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في لبنان. وبالرغم من الجهود التي بذلتها جمعيات حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني مع المعنيين في وزارة الداخلية ومديرية الأمن العام اللبناني خلال السنوات الماضية فقد أصدرت بطاقات تعريف سنوية ومؤقتة لنحو 800 شخص خلال عام 2008، وفجأة توقفت عملية الإصدار لبقية الأفراد خلال عام 2009 بقرار إداري من وزير الداخلية اللبناني زياد بارود دون أية أسباب مبررة. وبعد عدة مراسلات واستفسارات مع وزارة الداخلية، عقدت بعض المؤسسات الحقوقية الفلسطينية "شاهد - التنمية - حقوق" مؤتمراً صحافياً بتاريخ 2009/11/20 في قاعة دار الصحافة هدفت من خلاله إلى تسليط الضوء على هذه المشكلة الإنسانية، وطالبت خلاله وزير الداخلية بالتراجع عن قراره وإعادة البدء بإصدار بطاقات التعريف لأن إيقافها يتعارض مع المادة

<sup>4</sup> المصدر: تقرير أعدته مؤسسة شاهد لحقوق الإنسان، تحت عنوان: موسم التحديات أمام الطلاب الجامعيين الفلسطينيين قد بدأ، فمن أصل 1300 طالب، الأونروا تقدم 60 منحة فقط، تشرين الأول 2009، [www.pahrw.org](http://www.pahrw.org)

السادسة من الإعلان العالمي لحقوق الانسان التي تنص على "أنه لكل انسان أينما وُجد الحق في أن يُعترف بشخصيته القانونية".

وقد تراكمت هذه الخطوة مع اعتصام حاشد لفاقدي الأوراق الثبوتية نظمتها المؤسسات الثلاث أمام وزارة الداخلية بتاريخ 2009/12/18، بالإضافة إلى عقد ندوات تليفزيونية في هذا الصدد. ونتيجة لهذه الخطوات المطلوبة، أعلنت المديرية العامة للأمن العام إعادة البدء باستقبال طلبات فاقدي الأوراق الثبوتية، لكن حتى الآن لم تعط أية بطاقة لأسباب ما زالت مجهولة أو غير مقنعة. يذكر أن قضية فاقدي الهوية في لبنان، بدأت منذ عام 1970 بعد أحداث أيلول الأسود بين منظمة التحرير الفلسطينية والجيش الأردني، ولم يقبل الأردن ومصر، وهما البلدان اللذان ينتمي إليهما معظم أفراد فاقدي الهوية، لم يقبلوا تجديد جوازات السفر، ولا إصدار بطاقات الهوية. وتحمل مصر والأردن بالإضافة إلى لبنان مسؤولية مشتركة حيال معاناة هذا الفئة من الفلسطينيين.

**ثانياً: الفلسطينيون في لبنان والمهنة الحرة: نصوص قانونية وفرص للتعديل:**

### **1. مهنة المحاماة:**

لا يحق للفلسطيني أن يُمارس مهنة المحاماة في لبنان لأسباب مرتبطة بمنع الفلسطينيين أساساً من العمل في لبنان في مهنة متعددة، وبالنسبة إلى مهنة المحاماة وفن تنظيم هذه المهنة لم يسد مح للفلسطيني أن يُمارسها، والمسألة ليست متعلقة بتقييد دبلوماتهم، بل بالأحرى بالفلسطيني فقد طوقل انون تنظ يم مهنة المحاماة بالبناني دون غيره حتى لو كان من جنسية دولة أخرى معترف بها لبنانيون بل ذلك حتم الفلست طيني المق يف في لبنان.

وبحسب المادة 5 المعدلة وفقاً للقانون 42 تاريخ 1991/2/19 من قانون تنظيم مهنة المحاماة في لبنان لعام 1991، يشترط في من ينوي مزاولة مهنة المحاماة أن يكون:

**أولاً:** لبنانياً منذ عشر سنوات على الأقل.

**ثانياً:** متمتعاً بالأهلية المدنية وأتم لـ20/سنة من عمره، ولم يتجاوز الخامسة والستين.

**ثالثاً:** حائزاً القسم الثاني من البكالوريا اللبنانية وشهادة الحقوق اللبنانية، والشهادة المؤهلة المنصوص عنها في المادة التالية.

ويبقى محفوظاً حق من استفاد من الإعفاء المنصوص عليه في الفقرة 2/ من المادة 20/ من قانون تنظيم التعليم العالي الصادر بتاريخ 26 كانون الأول سنة 1961 بخصوص المعادلة لشهادة البكالوريا اللبنانية وحق الذين ترشّحوا لامتحانات البكالوريا اللبنانية القسم الثاني ونالوا إفاذات رسمية تقوم مقام الشهادة والذين نالوا شهادة الدروس الثانوية الرسمية الأجنبية في الداخل والخارج وحصلوا على معادلة لها وذلك عن السنوات من 1987 وحتى 1991.

**رابعاً:** متمتعاً بسيرة تُوحى بالثقة والاحترام.

**خامساً:** غير محكوم عليه جزائياً أو تأديبياً بسبب فعل يُخلّ بالشرف أو الكرامة.

**سادساً:** غير مصروف من وظيفة عامة أو مهنة سابقة لسبب يُخلّ بالشرف والكرامة.

إن مجلس النواب اللبناني عندما يُصدر قانوناً متعلقاً بمهنة المحاماة، يأخذ برأي نقبي المحامين في بيروت وطرابلس اللذين يشاركان في لجنة الإدارة والعدل، قبل عرضه على الهيئة العامة للمجلس للتصويت عليه، وعليه فإن الذي يمكن أن يساهم مساهمة فعّالة في تعديل قانون مهنة المحاماة ليشمل الفلسطينيين المقيمين في لبنان هما نقبي المحامين في بيروت وطرابلس. إن عدم السماح للمحامي الفلسطيني بالعمل في مهنة المحاماة جعل الطلاب الفلسطينيين في لبنان يُحجمون عن دراسة مهنة المحاماة.

**مقترح لتعديل القانون بما يسمح للمحامي الفلسطيني بالعمل:**

ويمكن أن تُضاف فقرة على الشرط الأول في المادة الخامسة بالنص الآتي: **أن يكون فلسطينياً مسجلاً لدى المديرية العامة للشؤون السياسية والاجتماعية.**

## 2. مهنة الطب

لا يحق للطبيب الفلسطيني أن يُمارس مهنة الطب في لبنان، وذلك حسب نص قانون تنظيم مهنة الطب الذي صدر بتاريخ 17 كانون الثاني 1979 ونُشر في الجريدة الرسمية العدد 10، تاريخ 8 آذار 1979. مرسوم رقم 1658، عدلت المادة 24 منه بالقانون رقم 204 تاريخ 2 آذار 1993 المنشور في الجريدة الرسمية، العدد 9، تاريخ 1993/3/4.

وبحسب المادة الخامسة المتعلقة بعمل الطبيب غير اللبناني من أبناء الدول العربية، تمنح الإجازة بممارسة الطب للطبيب غير اللبناني من أبناء الدول العربية إذا توافرت فيه الشروط الآتية:  
أولاً: الشروط والمؤهلات المطلوبة من الطبيب اللبناني، المبينة في المادة 3 من هذا القانون.

ثانياً: أن يكون هذا الطبيب تابعاً لبلد يسمح للطبيب اللبناني بممارسة مهنته فيه، أي أن يكون هنالك معاملة بالمثل حسب عكس النسبة العددية للسكان في لبنان وفي البلد الذي ينتمي إليه الطبيب المذكور وتكون المعاملة بالمثل مكرّسة باتفاقية بين الدولة اللبنانية والدولة المعنية.

أما الطبيب الأجنبي الذي يحمل جنسية إحدى الدول العربية فلا يحق له ممارسة الطب في لبنان إلا بعد خمس سنوات على اكتسابه هذه الجنسية وبعد أن يثبت أنه أقام طوال هذه المدة دون انقطاع في البلد الذي اكتسب جنسيته، ويجب أن تتوافر فيه كذلك كل الشروط والمؤهلات المبينة أعلاه.

يتضح جلياً أن الطبيب الفلسطيني المقيم في لبنان بموجب القانون اللبناني، يحرم ممارسة مهنة الطب. يعمل عدد كبير من الأطباء الفلسطينيين في الأونروا والهلال الأحمر الفلسطيني أو في عيادات خاصة داخل المخيمات، والباقي سافروا إلى خارج لبنان.

إن مجلس النواب اللبناني عندما يصدر قانوناً متعلقاً بمهنة الطب، يأخذ برأيي نقبي الأطباء في بيروت وطرابلس اللذين يشاركان في لجنة الإدارة والعدل، قبل عرضه على الهيئة العامة للمجلس للتصويت عليه، وعليه فإن الذي يمكن أن يساهم مساهمة فعالة في تعديل قانون مهنة الطب ليشمل الفلسطينيين المقيمين في لبنان هما نقبا الأطباء في بيروت وطرابلس.

### مقترح لتعديل القانون بما يسمح للطبيب الفلسطيني بالعمل:

ويمكن أن تضاف فقرة على الشرط الثاني في المادة الخامسة الفقرة الثانية بالنص الآتي: يُستثنى من ذلك الفلسطيني المقيم في لبنان والمسجل في المديرية العامة للشؤون السياسية والاجئين.

## 3. مهنة الهندسة:

إن عدد المهندسين الفلسطينيين الذين انضموا الى نقابة المهندسين اللبنانيين لا يتناسب أبداً مع عدد المهندسين ككل والذين يقدر عددهم بخمسين مهندساً فقط وذلك بموجب قانون تنظيم مهنة الهندسة الذي لايسمح للأجانب بالانضمام الى النقابة سوى بنسبة 3 بالمئة، وهذه النسبة تشمل جميع الأجانب.

وبحسب قانون تنظيم مهنة الهندسة، قانون 636 - الصادر في 1997/4/23 الذي وضع شروطاً لممارسة مهنة الهندسة، فإن هذه الشروط لا تنطبق على المهندس الفلسطيني.

مع مراعاة أحكام البند (ب) من المادة الأولى من هذا القانون، لا يحق لأحد أن يُمارس مهنة الهندسة في لبنان إذا لم يكن اسمه مسجلاً في إحدى النقابتين.

### المادة 3- يشترط في المهندس اللبناني:

- 1- المتخرج من لبنان: أن يكون حائزاً شهادة في الهندسة من جامعة أو معهد مَرخص له بتدريس الهندسة في لبنان.
- 2- المتخرج من خارج لبنان: ان يكون حائزاً شهادة في الهندسة من جامعة أو معهد معترف بشهادته من الحكومة اللبنانية وأن يكون برنامج الدراسة المؤدي لشهادة الهندسة أو عدد الوحدات "credits" يعادل منهاج الدراسة

- في الجامعة اللبنانية بعد البكالوريا اللبنانية القسم الثاني أو ما يُعاد لها أو على شهادة في الهندسة بدرجة ماجستير. يجري الاعتراف بالشهادات الهندسية بموجب قرارات تُصدرها لجنة مزاولة مهنة الهندسة المشار إليها في البند الخامس من هذه المادة ويُصادق عليها وزير الثقافة والتعليم العالي، ولا يجوز مطلقاً الاعتراف بالشهادات المعطاة بناءً على دراسة بالمراسلة، أما الذين بدأوا دراساتهم قبل تاريخ العمل بهذا القانون، فتطبق عليهم الأحكام القانونية التي كانت مرعيةً بالإجراء بالتاريخ المذكور.
- 3- أن يكون حائزاً بتاريخ سابق لمباشرة الدراسة الجامعية المؤدية لشهادة الهندسة البكالوريا اللبنانية أو ما يعادلها.
- 4- أن لا يكون محكوماً عليه بجناية أو جُنحة من الجُنح الشائنة التي تحرم حق الانتخاب.
- 5- أن يكون قد سُجّل اسمه في جدول نقابة المهندسين.
- 6- أن يكون حاصلًا على إذن مزاولة لمهنة الهندسة من وزارة الأشغال العامة وفقاً للمادة الخامسة من هذا القانون.

#### المادة 4- يُشترط في المهندس غير اللبناني: 1- من أبناء الدول العربية:

- أ- أن تتوفر فيه الشروط المبينة في المادة الثالثة من هذا القانون.
- ب- أن تُعامل تشريعات بلاده المهندسين اللبنانيين بالمثل.
- ت- أن يُثبت أنه يتمتع بحق ممارسة مهنة الهندسة في بلده الأصلي.
- ث- أن يكون حائزاً بطاقة إقامة وإجازة عمل من الدوائر المختصة وأن يُقيم فعلاً في لبنان.
- ج- إذا كان أجنبي الأصل ويحمل جنسية إحدى الدول العربية أن تكون قد مضت خمس سنوات على اكتسابه هذه الجنسية.
- إن الشروط الواردة في نص القانون الوارد أعلاه تكاد تكون مستحيلة بالنسبة إلى المهندس الفلسطيني، فشرط المعاملة بالمثل غير متوفر، كذلك فإن الحصول على إجازة عمل ليس بالأمر اليسير. إن الفلسطينيين في لبنان حالة استثنائية مختلفة تماماً عن الأجانب أو رعايا الدول العربية.

#### مقترح لتعديل القانون بما يسمح للمهندس الفلسطيني بالعمل:

يمكن تعديل المادة 4، من خلال إضافة بند يستثني المهندس الفلسطيني بالنص: يُستثنى من الشروط الواردة في المادة الرابعة المهندس الفلسطيني المقيم في لبنان والمسجل في سجلات وزارة الداخلية اللبنانية، مع توافر الشروط الواردة في المادة الثالثة بالنسبة إلى المهندس اللبناني.

#### ثالثاً: إدارة المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان:

##### أولاً: الواقع الحالي للجان الشعبية في المخيمات والتجمعات الفلسطينية:

يرجع إنشاء اللجان الشعبية في المخيمات الفلسطينية في لبنان إلى اتفاق القاهرة الموقع بين م.ت.ف والدولة اللبنانية عام 1969 حيث نص هذا الاتفاق في بنده الثاني على "إنشاء لجان محلية من الفلسطينيين في المخيمات لرعاية مصالح الفلسطينيين المقيمين فيها، وذلك بالتعاون مع السلطات المحلية وضمن نطاق السيادة اللبنانية".

إذاً هي لجان محلية، هدفها رعاية مصالح الفلسطينيين ضمن نطاق عملها الجغرافي، ومع أنه تم إلغاء اتفاق القاهرة في جلسة مجلس النواب اللبناني بتاريخ 1987/5/21، ما يعني ضمناً وحكماً أن قانونية اللجان الشعبية قد انتهت، إلا أن الدولة اللبنانية لا تزال تتعامل معها بصفتها "الإدارة الرسمية للمخيمات" لكن ضمن أطر ضيقة.

##### ثانياً: توصيف واقع اللجان الشعبية في المخيمات بما يأتي:

- لم يجر تشكيل اللجان الشعبية وفق آلية ديموقراطية.
- لا تخضع اللجان الشعبية في المخيمات لأية مساءلة أو لنظام عمل يحدد صيغة العلاقة بينها وبين المجتمع المحلي المستهدف، أو مكوناته (الدولة، الأونروا، الجمعيات..).
- التأثير السياسي على عمل اللجان الشعبية مرتفع جداً، وكثيراً ما يكون سلبياً.
- لا يستند عمل اللجان الشعبية إلى لجان متخصصة (صحية، تربوية، اجتماعية، ثقافية...).

- لا تتمثل كافة الأطراف السياسية في اللجان الشعبية.
- ثقة الجمهور الفلسطيني باللجان الشعبية ضعيفة.

إذاً، إن الحكم في المخيمات الفلسطينية أمر ضروري، وهو ما يستوجب أن تتعاطى الحكومات اللبنانية مع لجان شعبية منتخبة مشكّلة وفق الأسس الديمقراطية. إن إجراء انتخابات للجان الشعبية في المخيمات أمر ممكن جداً، وقد أجرت مؤسسة شاهد لحقوق الإنسان دراسة مفصّلة في 2007/3/7، بيّنت فيها الفرص والتحديات والخيارات الممكنة لتشكيل لجان شعبية.

إن إدارة المخيمات بشكل ديمقراطي يتوافق مع أجدديات حقوق الإنسان، كذلك فإنه يُحقق مصلحة عليا للفلسطينيين واللبنانيين على حد سواء.

#### رابعاً: مديرية الشؤون السياسية واللاجئين، عنوان لامتهان كرامة الفلسطيني في لبنان

لا يزال اللاجئون الفلسطينيون في لبنان يعانون سياسة التهميش والتمييز منذ لجوئهم عام 1948 من قبل الحكومات اللبنانية المتعاقبة، وليس هناك من خطوات تنفيذية أُخذت لتخفيف معاناتهم ومعاملتهم باحترام .

فحقوق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان في حالة تآكل والأمور تزداد سوءاً يوماً بعد يوم. وأبرز هذه الصعوبات التي واجهها اللاجئون الفلسطينيون خلال الأشهر الأخيرة من عام 2009 وما زالوا حتى اليوم يواجهونها هي عملية استصدار وثائقهم الثبوتية أو أيّ مستندٍ قانوني "هوية، إخراج قيد، شهادة وفاة، تسجيل عقود الزواج وغيرها" من المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين وذلك للعديد من الأسباب:

- عدم وجود عدد كاف من الموظفين لإنجاز المعاملات بسرعة.
- ضيق المكان وعدم ملائمة لتقديم وتسلمها المعاملات في آن واحد.
- قدم الملفات وعدم إدخال المكننة الحديثة التي تسهل حفظ المعلومات واستخراجها وسرعة إنجاز المطلوب منها.
- اتباع نظام المركزية في إصدار هذه الوثائق، ما يسبب ازدحاماً وزيادة في الأعباء المالية التي يتكبدها اللاجئون من أجرة مواصلات وتعطيل أعمالهم.
- عدم تعيين مدير عام للمديرية، بالرغم من الجهد الإيجابي الملحوظ للضابط المسؤول الحالي.
- اعتماد سياسة التمييز في معاملات الفلسطينيين مقارنة بالمواطنين اللبنانيين الذين يحصلون على وثائقهم الثبوتية من مناطقهم بسهولة ويسر إما من طرف المختار أو من الدوائر الحكومية المحلية "السراي".

وبعد مراجعات من قبل بعض المؤسسات الحقوقية للمسؤولين في هذه الدائرة والاحتجاج على هذه الظاهرة اللاإنسانية، جرى الاعتراف بوجود مشكلة مزمنة، وهناك مطالبة من قبلهم لوزير الداخلية بزيادة عدد الموظفين من الخدمة المدنية والسعي لتوفير مكان آخر يتسع لتقديم المعاملات وتسلمها وإنجازها بالإضافة إلى المطالبة باستخدام "البيان بوست" كوسيلة في إنجاز المعاملات بسرعة لكن هذه المطالبات لم تلق أذاناً صاغية وبقيت حبراً على ورق أسوة بالمطالبة بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في لبنان.

وتمثل قضية استصدار البطاقات الشخصية والأوراق الثبوتية نموذجاً واضحاً لمدى معاناة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. تتعارض هذه الإجراءات المتبعة في المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين مع مبادئ حقوق الإنسان وقواعده العامة، فضلاً عن انتهاكها الصارخ للكرامة الإنسانية.

#### خامساً: مساعي الدولة اللبنانية لتحسين أوضاع الفلسطينيين في لبنان

لم يصدر عن مجلس النواب خلال عام 2009 أي قانون يتعلق بتحسين أوضاع الفلسطينيين، وخصوصاً ما يتعلق بالحق في التملك، والحق في العمل في المهن الحرة، كذلك لم تصدر الحكومة اللبنانية قرارات واضحة تتعلق بتحسين ظروف الفلسطينيين.

تتطرق الساسة اللبنانيون بشكل متكرر إلى ضرورة تحسين أوضاع الفلسطينيين في لبنان، لما يشكل ذلك من مصلحة للبنانيين أنفسهم. وكثرت المؤتمرات والندوات<sup>5</sup>، وكانت الأجواء الإعلامية إيجابية شعر فيها الفلسطينيون في لبنان بأن أوضاعهم سوف تتحسن.

ألّفت حكومة وحدة وطنية لبنانية في نهاية 2009، وجاء في البيان الوزاري في الفقرات (10،11،12) ما يلحظ الاهتمام بشؤون الفلسطينيين بشكل عام. فأكدت الفقرة العاشرة على تمسك الحكومة اللبنانية بحق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة. أما الفقرة الحادية عشرة فقد أكدت ما يؤكد الساسة اللبنانيون كل يوم من رفضهم للتوطين ومواصلة سعي الحكومة إلى تحسين أوضاع الفلسطينيين. أما الفقرة الثانية عشرة فقد أكدت ضرورة سحب السلاح الفلسطيني خارج المخيمات وتنظيمه داخلها.

لم تتحدث الحكومة اللبنانية في بيانها الوزاري بشكل قاطع وواضح عن آليات معينة لتحسين أوضاع الفلسطينيين من الناحية القانونية، ولم تلزم نفسها بإنجاز ما ورد في البيان الوزاري خلال المهلة الدستورية لولايتها.

**الفقرة العاشرة: تجدد الحكومة تمسك لبنان بمبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بحقوق الشعب الفلسطيني، ومنها حقه في تقرير المصير والعودة وإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس، كما تجدد التزامها التضامن العربي في الدفاع عن هذه الحقوق الوطنية والإنسانية ومشاركة لبنان الفاعلة في بذل الجهود السياسية والدبلوماسية ضمن إطار مبادرة السلام العربية التي أقرتها قمة بيروت عام 2002.**

**الفقرة الحادية عشرة: تؤكد الحكومة التزامها بأحكام الدستور لجهة رفض التوطين وتمسك بحق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، مما يستدعي القيام بحملة سياسية ودبلوماسية، من أجل إحقاق هذا الحق، وتعزيز الموقف اللبناني الرافض للتوطين وتحميل المجتمع الدولي مسؤولية عدم عودة الفلسطينيين إلى ديارهم. وسوف تواصل الحكومة العمل على صعيد توفير الحقوق الإنسانية والاجتماعية للفلسطينيين المقيمين على الأراضي اللبنانية، ومطالبة الدول والمنظمات الدولية الاضطلاع بكامل مسؤولياتها حيالهم مما يؤدي إلى تخفيف الأعباء على لبنان، والسير قدماً في إعادة إعمار مخيم نهر البارد، ودعوة الدول الشقيقة والصديقة إلى توفير الأموال اللازمة لتغطية كامل نفقاته، تأميناً لعودة سكانه إليه والإقامة تحت سلطة الدولة اللبنانية، حتى عودتهم إلى ديارهم.**

**الفقرة الثانية عشرة: وانطلاقاً مما نصت عليه وثيقة الوفاق الوطني بشأن السلاح الفلسطيني، وما أجمع عليه اللبنانيون لجهة بسط سيادة الدولة على كل الأراضي اللبنانية وضرورة احترام الإخوة الفلسطينيين سلطة الدولة وقوانينها، تشدد الحكومة على تنفيذ مقررات هيئة الحوار الوطني الخاصة بإنهاء وجود السلاح الفلسطيني خارج المخيمات ومعالجة قضايا الأمن والسلاح داخل المخيمات. كما تشدد على مسؤولية الدولة في حماية هذه المخيمات من أي اعتداء والحفاظ على أمن الفلسطينيين، ضمن إطار القانون.**

<sup>5</sup> صدرت عشرات البيانات والتصريحات والدراسات، كذلك عقدت العديد من الندوات والمؤتمرات التي تناولت الشأن الفلسطيني في لبنان. وكان الحديث بشكل عام يتركز على ضرورة تحسين أوضاع الفلسطينيين. ملخص عام عن هذه الندوات ضمن ملحق في نهاية التقرير.



# الفصل الثاني

ملحق عن الندوات والبيانات  
والتصريحات المتعلقة بالشأن  
الفلسطيني في لبنان لعام 2009

## ملحق ملخص عن الندوات والبيانات والتصريحات المتعلقة

### بالشأن الفلسطيني في لبنان

1. **اللاجئون الفلسطينيون في لبنان، الحل الدولي لا الإقليمي:** حيث يشير التقرير الذي نشرته جريدة "النهار" في تاريخ 2009/10/19، وبالاستناد إلى ممثلة الأونروا كارين أبو زيد ورئيس لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني السفير خليل مكوي، إلى أن مقاربة الحل الإقليمي هي مقاربة غير سليمة، باعتبار أن مسؤولية اللاجئين الفلسطينيين هي مسؤولية دولية بالدرجة الأولى والأخيرة.
2. **أبو العينين في مجدليون: نسج خيال الحديث عن جماعات متطرفة في المخيمات:** قال عضو اللجنة المركزية لحركة فتح سلطان أبو العينين، إن الحديث عن جماعات متطرفة أو شريعة في المخيمات هو من نسج الخيال، وقال إن ذلك اتهام في غير محله. وعقب بالقول على أنه قد يكون لدى بعض الأشخاص أفكار، لكن لا أحد منهم يجرؤ على الظن أن هذه المخيمات تشكل له ملاذاً آمناً للقيام بأي عمل أمني يستهدف الاستقرار الاجتماعي والسياسي والأمني للمخيمات ومحيطها ( جريدة النهار 2009/10/4).
3. **لماذا يصير الجنرال عون على مواجهة الفلسطينيين:** يتساءل كاتب المقال، لماذا أو ما هي مصلحة الجنرال ميشال عون في شن حرب على الفلسطينيين في لبنان، في وقت لم يكن الجنرال عون وتياره طرفاً في الحرب الأهلية اللبنانية، خصوصاً أن جمهور تيار الوطني الحر في معظمه من الجيل الشاب الذي لم يعيش الحرب الأهلية، فلماذا هذا الهجوم وما هو سر صمت حلفاء الجنرال؟ وما هي الغاية من التمسك بآثار أرتوزيا لإعاقة إعمار المخيم؟ سؤال برسم الإجابة (جريدة النهار، 2009/9/13).
4. **صفير استمع الى مطالب سكان مخيم نهر البارد:** حيث استقبل البطريرك صفير وفداً من أهالي مخيم نهر البارد شرحوا له معاناتهم وأطلعوه على الآثار السلبية التي تركها قرار تجميد الأعمال التحضيرية للإعمار على معنويات أبناء المخيم وطالبوه بالتدخل العاجل لدى مجلس شورى الدولة من أجل إيجاد حل لهذه التداعيات والمساهمة في إطلاق عملية إعمار المخيم (النهار 2009/9/2).
5. **تصريح لصالح صلاح عقب انتخاب رئيس مجلس النواب وتكليف سعد الحريري تشكيل الحكومة:** طالب صلاح صلاح عضو المجلس الوطني الفلسطيني والناشط الاجتماعي، بعد هذا الإنجاز الدستوري اللبناني بأن يكون الملف الفلسطيني من بين الملفات العديدة التي تحتاج إلى علاج جوهري وتمنى عليهم عدم استخدام المزاييدات السياسية الداخلية (النهار 2009/7/17).
6. **إطلاق كتاب عن واقع الطلاب الجامعيين الفلسطينيين:** برعاية وزير الإعلام طارق متري أقيم في قصر الأونيسكو احتفال توقيع كتاب التعليم الجامعي للفلسطينيين في لبنان، لمؤلفه يوسف أحمد عقله، الذي أظهر تراجع مسيرة التعليم الجامعي للفلسطينيين بسبب عدم تبني الأونروا لفكرة دعم التعليم الجامعي وغياب دور منظمة التحرير الفلسطينية ودائرة التربية والتعليم المنبثقة عنها. بالإضافة إلى إلغاء المنح التي كانت تعطى من بعض الدول العربية ودول المعسكر الاشتراكي سابقاً، وتراجع تقديرات صندوق الطالب الفلسطيني، بالإضافة إلى استمرار القوانين اللبنانية من حرمان الفلسطيني العمل بعد التخرج الجامعي، ما يدفعه إلى عدم دخول هذه المرحلة والتوجه ناحية التعليم المهني (النهار 2009/7/28).
7. **وفد من حماس برئاسة الزهار يزور بري والسنيرة:** لن نكون جزءاً من أي قلق أمني في أية دولة: زار وفد من حركة حماس برئاسة وزير الخارجية في حكومة غزة محمود الزهار، وممثل حركة حماس في لبنان، رئيس مجلس النواب في عين التينة ورئيس الحكومة فؤاد السنيرة في السرايا. وفي رد الزهار على ادعاء أن حماس تريد أن تكرر تجربة فصائل أخرى في قضية تسليح المخيمات، أكد محمود الزهار "أن سياستنا وبرنامنا المقاوم أساساً في فلسطين، وأي محاولة لإنقاص حق الفلسطينيين في أي أن يعود إلى كل شبر من فلسطين قضية مهمة عندنا، وأكد أن حماس ليست مع التوطين، في أي صورة من الصور (النهار 2009/2/21).
8. **أمين سر فتح في لبنان: لا أجد عذراً للقذومي وأستبعد صدام المخيمات:** استبعد أمين سر حركة فتح في لبنان اللواء سلطان أبو العينين إمكانية حدوث تصادم فلسطيني داخل المخيمات على ضوء اتهامات رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير فاروق القذومي للرئيس محمود عباس بالتورط في قتل الرئيس الراحل ياسر عرفات. وقال: هذه فرضية في غير مكانها. ودعا أبو العينين في تصريحات لـ«عكاظ» القذومي أن يقف مع ذاته ويراجع مواقفه. وأضاف: يؤسفني أن أبو اللطف أعلن عن ما يسمى وثيقة، وكان الأجدر به أن يعرضها ضمن هيئات وأطر الحركة خاصة بعد مرور خمس سنوات على وجودها.. موضحاً أنه إذا كان الخلاف مع أبو مازن على قضايا أخرى، فلا يجوز تحت أي ضغط أن تصل الخصومة أو الخلاف في الرأي إلى حدود هذا الاتهام.

واستغرب أبو العيين أن يعفي القدومي إسرائيل من مسؤولية اغتيال ياسر عرفات. وأعرب عن اعتقاده أن القدومي ذهب مسافة بعيدة في خلافه مع حركة فتح.

وخلص إلى أنه لا يجد عذراً له متسائلاً: هل اطلع رفاق درب أبو اللطف وعرفات على هذه الوثيقة؟ وهل هي وثيقة رسمية أم يمكن لنا أن نجد منذ زمن بعيد في مكان ما على الصحف الإلكترونية أو غيرها؟ مضيفاً: إذا كان أبو اللطف استقى معلوماته من مصادر إسرائيلية تكون المصيبة أعظم، أن يخرج علينا أحد قياداتنا ليبرئ الإسرائيليين والأمريكيين معاً من دم عرفات. (عكاظ 2009/7/19).

9. **الحريري عرضت وأبو زيد تعليم الفلسطينيين:** اجتمعت وزيرة التربية والتعليم العالي بهية الحريري، مع المفوضة العامة للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين «الأونروا» كارين أبو زيد مترئسة وفداً، وجرى البحث في تحسين ظروف تعليم الأولاد الفلسطينيين، وبناء المدرسة اللبنانية في غزة من تبرعات تلامذة لبنان، وعلى اسم لبنان، خصيصاً للأولاد الذين حرموا التعليم بفعل العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة (الأخبار 2009/4/16).

10. **5 ملايين دولار من الإمارات إلى المخيمات:** وقّع رئيس مجلس إدارة «الهلال الأحمر الإماراتي» علي عبد الله الكعبي وممثل المفوض العام للـ«أونروا» بيتر فورد، اتفاقين لإعادة تأهيل المساكن ودعم أنشطة الإغاثة في المخيمات الفلسطينية في لبنان، تعهد الهلال الأحمر الإماراتي بموجبهما، تقديم 5 ملايين دولار لإعادة تأهيل 343 مسكناً في مخيم برج الشمالي، وهي مساكن تشكل خطراً على حياة قاطنيها وغير ملائمة للسكن. ويسهم الهلال الأحمر الإماراتي أيضاً بمليون دولار لأنشطة «الأونروا» الخاصة بإغاثة اللاجئين المتضررين من أحداث مخيم نهر البارد. وسيمكن هذا التبرع «الأونروا» من بناء 149 وحدة سكنية مؤقتة لأسر فلسطينية نزحت عن المخيم. وفي الإطار نفسه، أعلن القائم بأعمال سفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في بيروت مير مسعود حسينيان، في مؤتمر صحفي، حملة مساعدات عينية لمخيمي نهر البارد والبدوي. إلى ذلك، ناقش رئيس كتلة «المستقبل» النائب سعد الحريري مع ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان السفير عباس زكي، متطلبات المخيمات الفلسطينية في لبنان. وقال زكي: «طلبنا أن يكون هناك تخفيف من الإجراءات الأمنية على نهر البارد، بحيث تكون هناك سيادة للبنان وكرامة للفلسطينيين». (الحياة 2009/3/17)

11. **المقدح يلتقي وفداً إسبانياً في عين الحلوة: توافق فلسطيني على أمن المخيمات والجوار:** قال القائد العام للكفاح المسلح الفلسطيني في لبنان العميد منير المقدح أن وضع المخيمات مرتبط بالوضع اللبناني والواقع الإقليمي، فإذا تعافى لبنان تعافت المخيمات. وأكد الحرص على أمن المخيمات وأمن الجوار وأنه رغم التجاذب اللبناني - اللبناني وما حصل في لبنان لم ندخل طرفاً ضد طرف، ولم نؤوي طرفاً على حساب طرف آخر، معتبراً أن تعافي لبنان ووحدة شعبه هو قوة للقضية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني. كلام المقدح جاء خلال استقباله في مخيم عين الحلوة وفداً من مؤسسة "co-operation" الإسبانية يزور لبنان للتضامن مع الشعب الفلسطيني وتفقد أوضاع المخيمات، حيث جال الوفد في مخيم عين الحلوة برفقة المقدح وبحضور مسؤول الدائرة الإعلامية في الكفاح المسلح في لبنان عصام الحلبي وعضو الهيئة الإدارية لـ"جمعية بدر الاجتماعية الصحية الرياضية الثقافية" أبو صالح المقدح. وأطلع المقدح الوفد الإسباني على أقسام مستشفى الأقصى التابع لجمعية بدر. كذلك جال الوفد على العديد من المؤسسات والجمعيات الأهلية المدنية الفلسطينية (المستقبل، 2009/10/4).

12. **المدير العام للـ«أونروا» في لبنان: زالت كل المعوقات السياسية والقضائية لإعمار البارد: لومباردو لـ«السفير»:** وجود شخصية من داخل الحكومة لمتابعة أوضاع اللاجئين أمر مفيد جداً، بدأنا عملية إصلاح داخلي وحواراً مثمراً مع الموظفين لمواجهة الأزمة المالية (السفير 2009/12/22).

13. **تقرير فلسطيني: «الأونروا» تقلص خدماتها إلى الحد الأقصى:** كشف تقرير أعدته "الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين" عن تدنٍ خطير في تقديمات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان "الأونروا"، مؤكداً أن حجم الموازنة العامة في لبنان للعامين 2007 و2008 لم يطرأ عليها أي زيادة سوى مبلغ 813 ألف دولار أميركي وهي لا تتسجم مع الزيادة المفترضة للموازنة لتلبية الاحتياجات العامة للاجئين مع نسبة النمو السكاني المقدرة بنحو 5.5%. أوضح التقرير الذي حصلت "صدى البلد" على نسخة منه أنه "تحت شعار إعادة ترتيب الهيكلية التنظيمية، لجأت وكالة" الأونروا "إلى سلسلة من التدابير التقشفية أدت عملياً إلى تراجع كمية ونوعية الخدمات، وكان القطاع التعليمي الأكثر تضرراً بهذه الإجراءات إضافة إلى قطاعي الصحة والخدمات الاجتماعية (البلد 2009/11/9).

14. **"الأزمات الدولية" تطالب بحل عاجل لمشكلات المخيمات في لبنان:** أكدت مجموعة الأزمات الدولية أمس، أن مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان تشكل قبلة موقوتة تتطلب حلاً عاجلاً. وعرضت المجموعة التي تتخذ من بروكسل مقراً لها في تقرير بعنوان "تغذية عدم الاستقرار: مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان" تاريخ

العلاقات اللبنانية - الفلسطينية ونشوء المخيمات، وظروف حياة سكانها وتوجهاتهم السياسية والتيارات التي تتنازعهم، راصدة احتمالات التطرف ونشوء بيئة جهادية بينهم وتأثير حرب غزة الأخيرة فيهم. وقدم التقرير توصيات تهدف إلى تحسين وضع سكان المخيمات وتقليل المخاطر الناتجة عن الوضع القائم، وأشار إلى أنه بخلاف الدول المضيفة الأخرى فإن مسألة اللاجئين في قلب السياسة اللبنانية، ومصدر مداوات حماسية يمكن أن تولد العنف. وقالت سحر الأطرش محللة الشؤون اللبنانية في المجموعة "على مر السنوات لم يتم فعلياً عمل شيء حقيقي لمعالجة المشكلة"، وأضافت "جهود إبقاء اللاجئين مستبعدين ومنع اندماجهم اقتصادياً واجتماعياً تترتب عليها نتائج خطيرة". وقال التقرير إن المشكلة هي مزيج من نقائص إقليمية ومحلية بين الأحزاب اللبنانية، والفلسطينية و"إسرائيل" والدول العربية. كما أنها ترتبط بانقسامات طائفية، وأضاف أن المطلوب العمل لحل المسألة بالتركيز على توضيح وضع اللاجئين وتحسين أوضاع المخيمات، ومراجعة المقاربة الأمنية تجاه المخيمات، وتعزيز التعاون (الخليج 2009/2/20).

15. **مقابر المخيمات في بيروت: الموتى في قبور جماعية و«أسعار» الدفن مرتفعة والمقابر امتلأت:** أرض تضيق بالأموات، في أرض تضيق بالأحياء، ليس شعراً ولا أحجية، بل حقيقة ماثلة في مقابر مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. مقابر تمتلئ بجثث جمعتها حروب وأمراض غزّت وتغزو المخيمات، طيلة سنوات عمر اللجوء. القصة نفسها تتكرر في كلّ مخيم، عشرات الجثث تتراكم في قبر واحد، وقبور ممتدة داخل الزواريب، ومقابر استُحدثت على عجل، نتيجة حرب جاءت دون موعد، أو انتظار. وما مخيمات شاتيلا وبرج البراجنة في بيروت إلا نموذج لبقية المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان (مجلة فلسطين المسلمة، آب 2009).

16. **انعقاد مؤتمر الدول المانحة لإعادة إعمار مخيم نهر البارد، الذي دعت إليه الحكومة اللبنانية، ممثلة برئيسها فؤاد السنيورة، ووكالة غوث اللاجئين برئاسة ريتشارد كوك، الذي طلب ما يقارب من 360 مليون دولار لذلك (السفير 2009/11/27).**

17. **عقد مؤتمر: المخيمات الفلسطينية في لبنان، واقع بائس، حلول ومقاربات للتخلص من البؤس: نظم مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية أعماله، وبعد يوم حافل بالجلسات والمنتدين الذين تناوبوا على مقاربة أوضاع اللاجئين الفلسطينيين خصوصاً المعيشية والأمنية في المخيمات (السفير 2009/11/19).**

18. **تصريح للوزير بارود حول إعادة العمل ببطاقات التعريف لفاقد الهوية:** اعتبر الوزير زياد بارود أن إيقاف العمل بهذه البطاقات هو قرار تجميد وليس إلغاء أو منع، واعتبر أن البطاقة هي قانونية وإجراء تقني بحت وليس سياسياً. وأكد بارود أنه سيجتمع مع المعنيين لتلافي التزوير ومن أجل منح هذه البطاقات لمستحقيها فقط. وكشف بارود عن مساعي وزارة الداخلية لإيجاد ممول من أجل مكننة مديرية اللاجئين كلها وهي مديرية ما تزال تعمل وفقاً للسجلات العثمانية (السفير 2009/6/22).

19. **أقامت لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني مدرسة صيفية في عاليه بالتعاون مع المركز اللبناني للدراسات، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويهدف إلى تعزيز التواصل مع الشبان اللبنانيين والفلسطينيين وهذا الملتقى استمر لمدة خمسة أيام، وهدف إلى نشر ثقافة السلام والتوعية والتثقيف على مفهوم الحوار بين الجانبين. (السفير 2009/7/15).**

20. **ندوة تطالب بحق العمل للفلسطينيين في لبنان: بناء على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يطالب بحق العمل والعيش الكريم، أقيمت ندوة "حملة حق العمل للاجئين الفلسطينيين في لبنان". أقيمت الندوة في مقر رابطة أبناء بيروت، وضمنت هذه الندوة لجنة الائتلاف اللبناني الفلسطيني لتحقيق الحقوق المدنية للاجئين في إطار حملة "حق العمل". وقد قدمت هذه الندوة مذكرة إلى وزير العمل اللبناني محمد فنيش (السفير 2009/7/9).**

21. **ندوة عن الواقع التربوي والثقافي الفلسطيني: برعاية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (إسكوا) عقدت ندوة نقاش تحت عنوان: حول الواقع التربوي الثقافي الفلسطيني الإشكاليات والاحتياجات. عقدت الندوة بالتعاون مع اللجنة الوطنية اللبنانية لليونسكو، واللجنة الوطنية الفلسطينية لليونسكو، والمجلس الأعلى للتربية والثقافة في منظمة التحرير الفلسطينية. وقد ركز المؤتمر على إعطاء القضية التعليمية الفلسطينية الاهتمام الكافي لكونها تعنى بمصير شعب ومستقبله وهويته وتراثه. وقد نالت الأونروا النقد الأكبر لدورها وأداء معلمها ونسب الرسوب الكبيرة في مدارسها وغياب كتاب التاريخ والجغرافيا الفلسطينية. عقدت الندوة في فندق البريستول، في إطار احتفالية القدس عاصمة للثقافة العربية (السفير 2009/5/1).**

22. **دراسة عن حق العمل: دراسة قامت بها جمعية النجدة الاجتماعية بعنوان دراسة ميدانية عن العمل والأجور للاجئين الفلسطينيين في لبنان، تظهر أن معدل الأجور هو 10 دولارات في اليوم ينفق معظمها على الطعام واللباس. (مجلة العودة الشهرية شباط 2009).**

23. زيارة شباب الأحزاب والجمعيات اللبنانية لمخيم برج البراجنة للاطلاع على أوضاع المخيم، حيث جال الزائرون في أزقته الضيقة، حيث تركت المشاهد علامات الدهشة والحيرة على وجوه الشبان والشابات وتساءلوا بالعامية "يا لطيف في حدن عايش هيك في هذا الزمن". ملاحظة " الزوار هم من الحزب التقدمي - تيار المردة - تيار المستقبل - حركة أمل- حزب الله - الحزب القومي السوري - اتحاد الشباب الديمقراطي اللبناني - جمعية الشبان المسيحيين - جمعية حلم - مؤسسة عصام فارس. (السفير 2009/9/19).

24. تقرير عن مخيم عين الحلوة، المخيم المتروك بلا مرجعية: ويتحدث التقرير عن الإشكالات الأمنية والمضايقات من قبل الجيش اللبناني لإلقاء القبض على أمير فتح الإسلام في المخيم عبد الرحمن عوض، حيث كلفت اللجنة الأمنية إنهاء ملف فتح الإسلام ما سبب ذلك من مشاكل أمنية متنقلة بين الحين والآخر في حي الطوارئ. وترى الحكومة الكندية أن إصدار جوازات سفر صادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية للاجئين الفلسطينيين في لبنان تشجيع دول الهجرة في طليعتها أستراليا وكندا ودول الخليج العربي على فتح أبواب الهجرة إلى أراضيها لتأمين حياة أفضل لهم من تلك المتوفرة في مخيمات البؤس (الأخبار 18 آذار 2009).

25. اللاجئون الفلسطينيون يعتصمون تحت عنوان نريد حق العمل: اعتصم اللاجئون الفلسطينيون أمام تمثال رياض الصلح خلف الحواجز الفولاذية الذين أتوا من مختلف المناطق اللبنانية ورفعوا رايات كتب عليها "حق الفلسطيني بالعمل مطلب مشروع" ويافطة أخرى " نطالب الدولة اللبنانية في العمل ونرفض التوطين" بالإضافة الى رفع العلم الفلسطيني. وقد شارك في الإعتصام رئيس بلدية صيدا عبد الرحمن البزري الذي وجه نداءً إلى الحكومة اللبنانية الجديدة أي حكومة الائتلاف الوطني وإلى مجلس النواب بإقرار حق العمل للاجئين الفلسطينيين في لبنان (السفير 2009/12/18).

26. تصريح للوزير محمد خليفة بأن المصابين الفلسطينيين بالسرطان والأمراض المزمنة سيعاملون كمرضى وزارة الصحة والأونروا تمول تكاليف العلاج (السفير 12 كانون الأول 2009).

27. دراسة ليونسييف عن عمالة الأطفال الفلسطينيين: 6.1% يعملون و15% متسربون. وبينت الدراسة التي أجراها المكتب المركزي للإحصاء والموارد التطبيقية الفلسطينية التابع لمنظمة اليونسييف حول عمالة الأطفال الفلسطينيين وظروفهم الاجتماعية، أن 6.1% من أطفال المخيمات بين سن 7 - 17 عاماً يعملون، وتبين أن العاملين منهم يشكلون نسبة 38% من مجمل الطلاب المتسربين من المدارس، وقد عرضت هذه النتائج خلال مؤتمر صحافي عقدته المنظمة مع الهيئات والمؤسسات التي تعنى بالشأن الفلسطيني وأفادت الدراسة أن متوسط سن العمل للأطفال بلغ حوالي 13 سنة وأن ثلثهم يعملون ستة أو سبعة أيام في الأسبوع بمعدل يصل الى 9 ساعات يومياً فيما يعمل 15% منهم أكثر من 11 ساعة في اليوم. ولفتت الدراسة إلى أن نسبة 39% من الأطفال يعملون بالقرب من آلات خطرة و37% منهم بالقرب من مواد مشتعلة أو منفجرة أو أدخنة سامة. وقد أشارت الدراسة الى أن 14.8% من الأطفال يعانون من أمراض مزمنة ونفسية و28% من هذه الأمراض ناجم عن ممارسة العمل. وقد أوضحت النسبة أن متوسط أجور الأطفال للذكور 164 ألف ليرة لبنانية شهرياً وأنه ينخفض للإناث ليصل الى 133 ألف ليرة لبنانية (السفير 21 تشرين الثاني 2009).

28. دراسة فلسطينية بعدها مركز الإحصاء الفلسطيني تكشف أن نسبة البطالة العامة في أوساط اللاجئين الفلسطينيين في لبنان تتجاوز 35%، فيما تصل في عين الحلوة أكبر المخيمات الفلسطينية والبالغ تعداد سكانه أكثر من 70 ألفاً، إلى نسبة بطالة تزيد على 65% وترجع أسباب البطالة إلى:

- ❖ الحرمان من الحقوق المدنية والإنسانية (حق العمل).
- ❖ انسداد آفاق العمل في الخارج (غياب توافر فرص العمل).
- ❖ الإجراءات والأوضاع الأمنية المحيطة.
- ❖ تراجع خدمات وكالة الأونروا وسياسة التشغيل لديها.
- ❖ غياب مؤسسات منظمة التحرير التي كانت متوافرة سابقاً.
- ❖ ضعف استيعاب مؤسسات المجتمع المدني لطاقة توظيف أكبر لشح المساعدات.
- ❖ مأساة المخيمات المدمرة وآخرها نهر البارد.

29. التبطل بسبب سياسة الفساد والإفساد في أوساط الشباب (البلد 1 تشرين الثاني 2009).

30. دراسة عن أوضاع الفلسطينيين في التجمعات بعنوان "الحاجة ملحة جداً... غُرف من الزدك حيا ملوثة بالبكتيريا... هذه التجمعات في مقر الصحافة بتنظيم من المستشارة التقنية للمذائل في المجلس النرويجي للاجئين غرازبيلا إيتو بيلغري ورئيس بعثة منظمة الإسعاف الأولى في لبنان جوليا موليز وقد بينت

الدراسة ألقوا على فلسطيني يعيشون في التجمعات وهم مسجلون لدى وكالة الأونروا إلا أنهم لا يتلقون الدعم من الأونروا لتحسين منازلهم وتأمين نوافذ آمنة وملائمة للصدف والصحي وللمياه النظيفة أظهرت الدراسة أن معظم هذه الأسر تعيش في ظروف سكنية رديئة الميخيمات التي تديرها وكالة الأونروا. صدف جدرانها من الزنك وبدون مطبخ أو حمام داخل المنزل وأن مسطوى النظافة فيها منخفضة. هذه المنظمات تحاول توفير المياه وكثرت احتمالات هلاك التلوث بالنظر إلى مصادر المياه (السفير 7 آب 2009).

31. مؤتمر الحادي عشر لاتحاد الشبهاطاليلفلسطيني بعد وانم وتمت القاء دعوة لتشكيل وبي لبناني فلسطيني يضغط باتجاه إقرار الحقوق ضم المؤتمر ممثلون عن القطاعات الثلاثة في تللادوه في منظمة الجامعيين – منظمة الجيل الجديد – والشبيبة العمالية وممثلون عن الأندية الثقافية التابعة للاتحاد وذلك في قاعة الشهيدة نبيلة برير في مخيم مار الياس بحضور بعض المدعويين الذين ناقشوا العمل وحق التملك. وخلص المؤتمر إلى أن كل من يحرم فلسطينياً حق الحياة والعائلة وإعادة إعمار مخيم نه رالبارديخ دم أحد أمرين إما التوطين أو التهجير ويؤخر حق العودة (السفير 3 آب 2009)

32. إطلاق دراسة عن الواقع الصحي للفلسطينيين في لبنان أقيمت مؤسسة شاهد لحقوق الإنسان نتائج دراسة عن الواقع الصحي للفلسطينيين في مركز توفيق طبارة، شارك في الندوة ممثلون عن منظمة العفو والدولية، وهيومن رايتس ووتش، فضلاً عن جهات صحية مهتمة (السفير 2009/10/22).

## الفصل الثالث

# أوضاع المخيمات الفلسطينية

خلال عام 2009

## مخيم الرشيدية

مخيم الرشيدية هو من أكبر المخيمات الفلسطينية في منطقة صور، إذ يبعد هذا المخيم نحو 5 كلم جنوبي مدينة صور ويبعد عن الحدود الفلسطينية ما يقارب 12 كلم.

يبلغ عدد سكان مخيم الرشيدية "أكثر من 27500 لاجئ حسب إحصاءات الأونروا"<sup>6</sup>. لهذا المخيم مدخل واحد فقط يخضع لإجراءات الجيش اللبناني وسيطرته الأمنية.

يعمل معظم سكان مخيم الرشيدية في أعمال المياومة، مثل البناء والحرف والزراعة، وهناك عدد بسيط منهم يعمل لدى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" في قطاع التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية وغيرها.

لم يطرأ خلال عام 2009 أي تحسن في أوضاع المخيم في شتى المجالات، إذ يعاني المخيم من ارتفاع نسبة البطالة التي قد تصل إلى 38% وسط الشباب<sup>7</sup>، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة التسرب المدرسي الذي وصل إلى 4%، بحسب مصادر قسم التعليم في الأونروا، بيد أن تقديرات ودراسات أخرى ترجح نسبة التسرب بين 13%-18%<sup>8</sup>، ما دفع العديد من الشباب للهجرة باتجاه أوروبا من طريق اليونان وتركيا. فمنهم من وصل وعدد كبير منهم إلى لبنان بعدما خسر ما جمعه من أموال لسنوات طويلة، والبعض الآخر ألقوا في عرض البحر من قبل المهربين والسماسة مقابل السواحل القبرصية أو اليونانية أو حتى الإيطالية معرضين حياتهم للموت غرقاً.

أما بالنسبة إلى خدمات الأونروا فلم يطرأ أي تقدم يذكر في جميع القطاعات التي تشرف عليها:

### - ففي قطاع التعليم:

لا يزال الواقع التعليمي يُعاني حالة تراجع، وهذا ما تُظهره نتائج الامتحانات الرسمية لدى الأونروا، إذ وصلت في شهادة البريفيه عام 2009 ما نسبته 46.5% وبارتفاع نسبة التسرب المدرسي. وتوجه ما نسبته 25% نحو التعليم المهني "معهد سبلين مثلاً". ومما يسجل خلال عام 2009 هو لجوء العديد من طلاب المدارس إلى ممارسة العنف كطريقة للحوار، حيث سجلت العديد من مدارس الرشيدية اعتداءات طلاب على معلمين، أو تهجم على مدارس بعينها، وذلك بسبب نظام العقوبات الجديد المطبق الأونروا الذي يُقيد كثيراً المدرسين في اتخاذ أي إجراء عقابي نحو التلاميذ، سواء المُقصرين في دراستهم أو المخلين بقوانين العملية التربوية.

### - الصحة البيئية:

تُشرف الأونروا على إزالة النفايات يومياً، وهي تقوم بجهود إيجابية جداً في هذا المجال رغم عدم تعاون الأهالي عموماً بما هو مطلوب. أما المخيم فلا يزال بلا بنية تحتية ويستخدم الحفر لتصريف الفضلات والمياه الآسنة وتمنع الدولة اللبنانية تصريفها نحو البحر.

من الجدير بالذكر أن عملية إدخال مواد البناء ما زالت تخضع لإجراءات مُعقّدة من قبل الأجهزة الأمنية اللبنانية كإصدار التصاريح ومحدودية الكميات المسموح بإدخالها التي لا تكفي للاحتياجات المطلوبة، فهذا الوضع يجعل الأرض خصبة لاستغلال السماسة والتجار.

أما بالنسبة إلى الكهرباء فقد تحسّنت قليلاً خلال عام 2009 بسبب استحداث شبكة جديدة من الأسلاك والكوابل، إلا أن المحولات الكهربائية كثيرة الأعطال وخصوصاً في فصل الشتاء بسبب الحاجة المتزايدة للطاقة

<sup>6</sup> المصدر - <http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=141>

<sup>7</sup> المصدر - لقاء مع أمين سر لجنة المتابعة الأهلية - مخيم الرشيدية - أجرى اللقاء الأستاذ محمد الشولي.

<sup>8</sup> المصدر - قسم التعليم في الأونروا - مكتب صور.



ومحدودية الكمية المتوافرة. أما بالنسبة إلى المياه، فبالرغم من أن المخيم فيه الكثير من البرك ومنابع المياه إلا أنه لا يزال يعاني أزمة مياه خلال فصل الصيف بسبب سوء تنفيذ شبكات المياه من قبل متعهدي الأونروا.

#### - قطاع الصحة:

ما زالت الأوضاع الصحية على حالها حيث يلجأ اللاجئون الفلسطينيون إلى عيادات الأونروا التي ما زالت خدماتها على حالها، بل العكس لوحظ خلال عام 2009 تراجع في خدمات العيادات، بسبب إلغاء يوم السبت من الدوام الرسمي إلا للحالات الطارئة، بالإضافة إلى التأخر في توفير الأدوية الضرورية للمسنين من أدوية القلب والضغط والسكري، ما اضطر الأهالي إلى القيام بحملات احتجاجية واعتصامات لتوفير هذه الأدوية. أما على صعيد المستشفيات الخاصة ومستشفيات الهلال الأحمر الفلسطيني، فالأوضاع لم تظهر أي تحسن يذكر، إذ تعافت الأونروا خلال عام 2009 مع المستشفى اللبناني الإيطالي ومع مستشفى بلسم حيث وقعت العديد من الأخطاء الطبية القاتلة أودت بحياة الطفلة "روان"، بالإضافة إلى تحمّل المريض النسبة الكبرى من العلاج في المستشفيات الخاصة.

#### - الاحتجاجات المطلوبة:

- قام أهالي المخيم بالعديد من الأنشطة الاحتجاجية والاعتصامات نتيجة تراجع خدمات الأونروا، ومنها:
  - اعتصام واحتجاج أمام مكتب الأونروا الرئيسي- صور بسبب الفساد واعتماد المحسوبة في اختيار الموظفين بتاريخ 2009/11/10.
  - كذلك قام الأهالي بسلسلة متواصلة من الاعتصامات وإغلاق بعض مؤسسات الأونروا وذلك احتجاجاً على عدم استخدام العدالة في توزيع المساعدات المادية وذلك من 12/16 إلى 2009/12/29.

#### - الوضع الأمني:

تسيطر حركة فتح التي يرأسها محمود عباس على مخيم الرشيدية، إلا أن هذا الأمر لم يحل دون حصول العديد من الأحداث الأمنية مثل إطلاق النار وسقوط عدد من الجرحى، وجميعها مشاكل فردية بين أفراد وعائلات ما لبثت أن تطورت واستخدم فيها السلاح. وقد تم تسليم البعض منهم للأجهزة الأمنية اللبنانية والبعض الآخر لا يزال طليقاً بسبب وجود من يدعمه من القوى السياسية النافذة في المخيم.

## مخيم البص

يقع مخيم البص على مدخل مدينة صور الجنوبية، ويبلغ عدد سكانه ما يقارب 10 آلاف نسمة حسب إحصاءات الأونروا عام 2009، ويخضع هذا المخيم لإجراءات الجيش اللبناني من حيث الدخول والخروج فقط والتحكم بإدخال مواد البناء إلى المخيم عبر التصاريح التي تصدرها السلطات الأمنية اللبنانية.

يعمل معظم سكان مخيم البص في الأعمال الحرفية وفي الورش الصناعية بسبب قربه من مدينة صور، بالإضافة إلى وجود الكثير من المحال التجارية امتداداً لمدينة صور. ويعمل عدد قليل من أبناء المخيم لدى وكالة الأونروا.

ومخيم البص، كبقية المخيمات الفلسطينية في لبنان، لا يزال الفلسطينيون فيه محرومين حقوقهم المدنية، ما ينعكس على نسبة البطالة التي قد تصل إلى 20% حسب تقديرات اللجنة الأهلية في المخيم. ويعاني المخيم ارتفاع نسبة التسرب المدرسي وسط طلاب المرحلة الابتدائية والمتوسطة، وقد تصل إلى 4%، بحسب مصادر قسم التعليم في الأونروا. بيد أن تقديرات ودراسات أخرى ترجح نسبة التسرب بين 13%-18%، بسبب تدني خدمات الأونروا في مجال التعليم وبسبب انسداد أفق فرص العمل أمام الشباب الفلسطيني ما يدفع الكثير منهم إلى ترك المدرسة والتوجه إلى التعليم المهني أو إلى سوق العمل مباشرة في مناطق الجوار.

### - خدمات الأونروا:

أما على صعيد خدمات الأونروا، فلم يطرأ عليها أي تقدم ملحوظ خلال عام 2009، بل تدنت في مختلف قطاعات الخدمات التي تقدمها الأونروا بحجة عدم توافر الأموال الكافية من الدول المانحة.

### - الخدمات الصحية:

ففي مجال الصحة، شهد هذا القطاع تراجعاً، سواء على صعيد الخدمات في عيادات الأونروا بسبب زيادة عدد الأفراد الذين يحتاجون إلى المعاينة اليومية وعدم توافر الأطباء بشكل كافٍ، فضلاً عن اعتماد عطلة يوم السبت في هذه العيادات، وكذلك التأخر المتتالي في توفير الأدوية الضرورية للمسنين من أدوية القلب والضغط والسكري، كذلك عدم توافر الأجهزة المتطورة في المختبرات التي تشمل كل أنواع الفحوصات وكذلك قسم التصوير.

أما على صعيد التعاقد مع المستشفيات الخاصة، فقد تعاقدت الأونروا مع المستشفى اللبناني الإيطالي ومع مستشفى بلسم التابع للهِلال الأحمر الفلسطيني، حيث عانى اللاجئون كثيراً من تدني خدمات هذه المستشفيات وقصورها في تقديم خدمات طبية كافية، وقد يضطر المريض إلى دفع فرق تكلفة العلاج، إذ حصلت الكثير من الاحتجاجات من الأهالي أمام مكتب الأونروا الرئيسي في صور نتيجة تدني هذه الخدمات وعدم استقبال الحالات الصحية الخطيرة والمرتفعة التكاليف، ما سبب الكثير من المشاكل والاعتداءات على موظفي الأونروا ومراكزها خلال عام 2009، إذ تعرض الدكتور حمد حيدر مشرف الأونروا في المستشفيات الخاصة للعديد من الاعتداءات والتهديدات من ذوي المرضى وغيرهم.

### - الوضع التربوي:

أما القطاع التربوي، فقد شهد تراجعاً خطيراً برز بشكل كبير خلال نتائج الشهادة المتوسطة، خلال عام 2009، إذ تدنت نسبة النجاح إلى 25%، وهذا مؤشر خطير لم يشهده المخيم سابقاً. فسياسة الترفيع الآلي وازدحام الصفوف وعدم وجود المتابعة من قسم التوجيه والإرشاد التربوي، فضلاً عن غياب البيئة الاجتماعية والسياسية والقانونية الحاضنة، جميع هذه العوامل مجتمعة أدت إلى تدهور الأوضاع التعليمية بهذه الصورة.

### - الخدمات الإغاثية:

أما على صعيد الخدمات الاجتماعية والإغاثية، فلم يشهد هذا القطاع أي تحسن يذكر خلال 2009، باعتبار أن الأونروا تغطي ما نسبته (12% إلى 14%)<sup>9</sup> من مجموع سكان المخيم وهذه نسبة متدنية مقارنة بالأوضاع الاقتصادية والمعيشية للسكان وارتفاع نسبة البطالة بين السكان، مما يسبب الكثير من المعاناة للاجئين. ويعود تدني هذه النسبة إلى المعيار الاجتماعي الذي تضعه الأونروا، علماً بأن معظم الفلسطينيين في المخيمات يعانون تدني المستوى المعيشي.

#### - الاحتياجات المطلوبة:

شارك أهالي المخيم في الاعتصامات التي شهدتها مخيمات صور احتجاجاً على تقليص خدمات الأونروا، واحتجاجاً على التعاقد مع المستشفيات ذات الخدمات السيئة.

#### - الوضع الأمني:

أما من الناحية الأمنية، فإنّ مخيم البص من المخيمات التي تتمتع بالهدوء والاستقرار، حيث لم يشهد أي خلل أمني يذكر خلال عام 2009 سوى حادثة إطلاق نار على خلفية مشكلة فردية محدودة أسبابها اجتماعية وعائلية، سرعان ما طوّقت أذيالها. ويوجد في مخيم البص عدد من المكاتب العسكرية التابعة لحركة فتح التي يرأسها محمود عباس.

يمتاز مخيم البص عن بقية مخيمات صور بوجود علاقات مصاهرة متبادلة كثيرة مع الجوار اللبناني بسبب تداخل المخيم مع محيطه من الأحياء اللبنانية.

<sup>9</sup> المصدر - قسم الشؤون الاجتماعية في الأونروا خلال العام 2009.

## مخيم برج الشمالي

مخيم برج الشمالي من المخيمات الفلسطينية الكبيرة في جنوب لبنان. يقع هذا المخيم على بعد ثلاثة كيلومترات شرقي مدينة صور، ويبلغ تعداد سكانه ما يقارب عشرين ألف نسمة حسب إحصاءات الأونروا وتقديرات اللجان الشعبية والأهلية في المخيم حتى نهاية عام 2009.

### - الواقع الاجتماعي والاقتصادي:

يعاني هذا المخيم كباقي المخيمات الفلسطينية في لبنان ظروفاً معيشية صعبة بسبب تراجع خدمات الأونروا بشكل كبير، وتلاشي دور مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، ونتيجة استمرار الدولة اللبنانية في تجاهل مسؤولياتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين، والاستمرار في حرمانهم حقوقهم المدنية. كل هذه العوامل تضافرت وزادت نسبة اللاجئين الذين يعيشون دون خط الفقر، وخصوصاً بعد الأزمة الاقتصادية العالمية التي انعكست آثارها كثيراً على واقع اللاجئين الفلسطينيين، فزادت نسبة البطالة والفقر في ظل غياب المرجعية السياسية التي تتحمل مسؤولية اللاجئين وتدافع عن حقوقهم على نحو فاعل. كذلك قامت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بتقليص خدماتها بشكل كبير داخل مستوصف الهلال هناك وتحويل معظم الخدمات إلى مستشفى بلسم في مخيم الرشيدية، وخصوصاً قسم الولادة ليتماشى مع معايير الأونروا في التعاقد مع مستشفيات الهلال، وهذا زاد من معاناة الأهالي على نحو واضح.

### - الواقع التربوي:

أما على صعيد الواقع التعليمي في المخيم، فهو في حالة تراجع كبير وسريع، حيث انخفضت نسبة النجاح في الشهادة المتوسطة إلى أدنى مستوياتها وبلغت في عام 2009 نحو 21%، وهذا مؤشر خطير. أما على صعيد التعليم الثانوي، فقد كانت نتائجه جيدة جداً في معظم مخيمات وتجمعات منطقة صور، مقارنة بمناطق أخرى ويعود ذلك إلى أن الطلبة الثانويين هم الفئة التي تجاوزت امتحانات الشهادة المتوسطة بنجاح، مما يؤهلهم ذلك إلى الاستمرار في النجاح والرقي مستقبلاً.

### - الاحتجاجات المطلوبة:

هذا الوضع المتردي دفع العديد من العائلات والأشخاص، وحتى مؤسسات المجتمع المدني إلى القيام بالعديد من الحملات الاحتجاجية المطلوبة التي تركزت معظمها على سياسة الأونروا التقليلية، حتى وصل الحال بالكثير منهم بالاعتداء على مؤسسات الأونروا وموظفيها وأحياناً إغلاقها لأيام عديدة، لأنهم يرون أن الأونروا يجب أن تتحمل مسؤوليتها بشكل أكبر من ناحية تقديم مختلف أنواع الخدمات والعمل على تحسينها، حيث قام الأهالي بالعديد من الأنشطة المطلوبة، نذكر منها على سبيل المثال:

- تنظيم حملة احتجاجية واسعة (التحرك الشعبي) في بداية عام 2009، على خدمات الصحة سواء داخل عيادات الأونروا أو على الخدمات المتدنية التي تقدمها المستشفيات الخاصة التي تتعاقد معها الأونروا (مستشفى حيرام نموذجاً)، حيث طالب المحتجون الأونروا بتقديم خدمات طبية أفضل وتوفير الدواء الضروري في مواعيده بكميات كافية طوال أيام الشهر، وخصوصاً دواء كبار السن، كدواء القلب والضغط والسكري. وطالب المحتجون أيضاً بإلغاء عطلة يوم السبت في عيادات الأونروا، بالإضافة إلى إلغاء التعاقد مع مستشفى حيرام بسبب تراجع خدماتها بشكل كبير وقد اضطرت الأونروا أخيراً إلى التعاقد مع المستشفى اللبناني الإيطالي.

- قام الأهالي أيضاً بحملة احتجاجات واسعة ومتلاحقة، احتجاجاً على عملية اختيار المنازل التي قررت الأونروا إعادة إعمارها بتمويل من الهلال الأحمر الإماراتي حيث جرى اختيار 345 منزلاً من أصل 750 منزل بحاجة إلى إعادة إعمار وترميم، ما دفع الأهالي إلى القيام بعمليات احتجاج أخذت أحياناً طابعاً عنيفاً تجاه مكاتب مؤسسات الأونروا وموظفيها.

- القيام باحتجاجات واسعة في شهر 12/2009 على برنامج الشؤون الاجتماعية الذي تقدمه الأونروا، وخصوصاً حالات العسر الشديد "SHC"، حيث تراجعت تقديمات الأونروا للمواد الإغاثية وأصبحت تقدم

مرة كل ثلاثة أشهر، بالإضافة إلى عدم اتباع نظام التوزيع العادل للمساعدات المادية والعينية، ما اضطر الأونروا أمام هذه الموجة من الاحتجاجات إلى التراجع عن أسلوبها والتوزيع بنسب متساوية بين الجميع.

#### - الوضع الأمني:

نتيجة للظروف الصعبة وضيق مساحة المخيم، حصلت العديد من المشاكل العائلية تطورت إلى إطلاق نار بين بعض العناصر المسلحين سببت رعباً وهلعاً للأهالي. يوجد مدخل ومخرج واحد للمخيم، ويضع الجيش اللبناني موقعاً عنده، يراقب حركة السيارات الداخلة والخارجة. وقد أغلقت جميع مداخل المخيم خلال السنوات الماضية.

وشهد مخيم برج الشمالي العديد من حالات الاعتقال من قبل الأجهزة الأمنية اللبنانية في أيلول من عام 2009 بدعوى انتماء الموقوفين إلى تنظيم فتح الإسلام ولايزالون موقوفين حتى الآن دون محاكمة، حسب ما أخبرنا به أقارب لخمسة من المعتقلين<sup>10</sup>.

كذلك شهد مخيم برج الشمالي في 2009/12/27، عملية تشييع الشابين اللذين سقطا نتيجة عبوة متفجرة في الضاحية الجنوبية لبيروت، هما حسن الحداد وباسل جمعة.

يذكر أن حركة فتح التي يرأسها محمود عباس تتخذ لها عدة مواقع عسكرية في المخيم، وهناك المئات من الشباب الذين يحملون السلاح يداومون في هذه المواقع.

<sup>10</sup> المصدر - لقاء مع ذوي المعتقلين 2009/10/05.

## مخيم عين الحلوة

يُعدُّ مخيم عين الحلوة عاصمةً الشتات للاجئين الفلسطينيين، باعتباره أكبر المخيمات في لبنان من حيث عدد السكان. إذ يبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين فيه نحو 70 ألف نسمة حسب آخر الإحصاءات للأونروا عام 2009. يقع هذا المخيم إلى الجنوب الشرقي من مدينة صيدا ويبعد عن المدينة نحو 2 كلم.

لهذا المخيم أربعة مداخل رئيسية تخضع كلها لإجراءات أمنية مشددة من حيث الدخول والخروج من قبل الجيش اللبناني. يبدأ الجيش اللبناني يومياً بتسجيل السيارات الداخلة والخارجة من المخيم عند الساعة الثامنة مساءً، وقد تصل طوابير السيارات أحياناً إلى مئات الأمتار نتيجة التدقيق في التفقيش، وكثيراً ما كانت تغلق هذه الحواجز في وجه الأهالي عند حصول أي إشكال أمني، سواء كان كبيراً أو صغيراً، مما يزيد معاناة الناس فوق معاناتهم اليومية، وخصوصاً في فصل الصيف وفي أيام الدوام المدرسي. فكثيراً ما كان ذلك يؤدي إلى تأخر الطلاب عن مدارسهم أو حتى عدم تمكنهم من الالتحاق بالمدارس، ولعدة أيام أحياناً.

### - الوضع الاجتماعي:

يعاني هذا المخيم العديد من المشاكل، من حيث كثافته السكانية المرتفعة ومن ضيق المساحة الجغرافية، حيث يضطر الأهالي إلى التوسع العمودي، وهذا ما جعل المباني متلاصقاً بعضها ببعض حاجباً نور الشمس والإضاءة وما لذلك من انعكاس سلبي على صحة سكان هذا المخيم. بالإضافة إلى ارتفاع نسبة البطالة، حيث قد تصل إلى ما نسبته 40%<sup>11</sup>، التي ترجع أسبابها إلى قلة فرص العمل وإغلاق الإمارات العربية المتحدة أبوابها أمام الفلسطينيين بكافة شرائحهم (منح إقامات العمل أو اعتماد أسلوب الترحيل)، فضلاً عن الحرمان من الحقوق المدنية والاقتصادية والسياسية من قبل الدولة اللبنانية. هذه العوامل أدت إلى تزايد المشاكل الاجتماعية المتلاحقة، منها ارتفاع نسبة الطلاق وتأخر سن الزواج لكلا الجنسين.

### - الوضع الاقتصادي:

يعمل معظم سكان المخيم في الأعمال الحرفية البسيطة كأعمال البناء في المناطق المجاورة بالإضافة إلى اعتماد الكثير منهم على الأعمال التجارية البسيطة، من بيع الخضار أو السمانة والمواد الغذائية والملابس بالإضافة إلى وجود ما يقارب من 400 موظف يعملون لدى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" في شتى القطاعات سواء التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية وأعمال النظافة.

فخلال عام 2009 لم يحصل أي تحسّن في أوضاع سكان مخيم عين الحلوة، بل على العكس وحسب العديد من الفعاليات السياسية والاجتماعية والأهلية، فإنها تؤكد أنها كانت من أشد السنوات قسوة على اللاجئين الفلسطينيين.

- **الوضع الأمني:** سجلت سنة 2009 تراجعاً ملحوظاً في الحوادث الأمنية في المخيم. ويؤكد ساسةً ومراقبون أن سنة 2009 كانت هادئة نسبياً، ولم تسجل حوادث أمنية كبيرة في المخيم، وأن معظم الأحداث الأمنية كانت ضمن القضايا المعتادة عليها.

شهد المخيم تشديد الجيش اللبناني للإجراءات الأمنية بسبب وجود بعض الأشخاص المطلوبين للعدالة (عبد الرحمن عوض المتهم بانتمائه إلى تنظيم فتح الإسلام)، أو بسبب وجود بعض القوى الأصولية المتشددة (جند الشام) – وذلك حسب ادعاءات القوى الأمنية اللبنانية – التي تُتهم بالتسبب بالعديد من الاحتكاكات مع القوى المحلية داخل المخيم أو مع الجيش اللبناني والمحيط، خصوصاً في حي الطوارئ وجواره.

وما زالت قضية المطلوبين للقضاء اللبناني قضية إنسانية تشغل الرأي العام في المخيم، وتلقي بظلال كثيفة على واقعه الاجتماعي والاقتصادي، وأحياناً الأمني. وكانت هناك مطالب عديدة من رئيس الجمهورية بتسوية قضية المطلوبين خصوصاً أصحاب الجناح الخفيفة. ويؤكد العديد من فعاليات المخيم أن المطلوبين للقضاء

<sup>11</sup> تصريح لأمين سر اللجنة الشعبية لمخيم عين الحلوة – 2010/03/25.

اللبناني لارتكابهم جنایات لا يتجاوزون ثلاثين شخصاً. كذلك فإن الأشخاص المطلوبين للأجهزة الأمنية بالمنازل، وترجع قضية هؤلاء إلى عدة أسباب، منها التقارير الكيدية أو ارتكابهم جنحاً معينة. ويشدد الجيش اللبناني إجراءاته على مداخل المخيم كلها بسبب وجود مطلوبين، ويدفع سكان المخيم ضريبة باهظة نتيجة هذه الإجراءات. ولم توجد الدولة اللبنانية لغاية عام 2009 أي مقاربة إنسانية تعالج هذه القضية، بل غالباً ما كانت تتخذ الدولة اللبنانية سياسة قاسية جداً بحق سكان المخيم وتمارس بحقهم سياسة التضييق المبالغ فيه، لدرجة الإهانة والإذلال.

أما على صعيد خدمات الأونروا فلم يطرأ عليها أي تقدم يذكر خلال عام 2009، بل بالعكس فقد خفّضت الأونروا الكثير من خدماتها تحت مبرر عدم توافر الأموال من قبل المانحين.

#### - الوضع الصحي:

شهد هذا القطاع تراجعاً واضحاً في خدماته، سواء داخل عيادات الأونروا بسبب الكثافة السكانية العالية في مخيم عين الحلوة، وكذلك بسبب النقص الشديد والتأخر في توفير الأدوية الضرورية للمسنين مثل أدوية الضغط وأدوية القلب والسكري وغيرها، بالإضافة إلى اعتماد الأونروا يوم السبت عطلة لا تستقبل فيه إلا الحالات الطارئة.

أما على صعيد المستشفيات الخاصة، فقد تعاقدت الأونروا مع مستشفى الهمشري التابع للهلال الأحمر الفلسطيني ومستشفى لبيب الطبي، حيث كانت تغطي الأونروا فقط تكلفة السرير لمدة لا تتجاوز خمسة أيام، بينما يتحمل المريض النسبة العالية من تكلفة العلاج، وخصوصاً أن أمراض القلب الخطيرة كالقالب المفتوح والسرطان هي أمراض مكلفة جداً، تدفع الأونروا ما نسبته 30% فقط، مما يضطر المريض إلى التسول على أبواب المؤسسات الخيرية والمساجد.

#### - الوضع التربوي:

لم يحصل أي تحسن على مستوى التحصيل العلمي خلال عام 2009، إذ تدنّت نسبة النجاح في الشهادة المتوسطة إلى مستويات خطيرة بالرغم من توفير الأونروا مباني مدرسية جديدة واعتماد نظام الدوام الواحد. إلا أن الواقع الاجتماعي الصعب وانعكاس الواقع الأمني المتوتر وكثرة الإضرابات والعطل انعكست سلباً على أداء التلاميذ، إذ تدنّت نسبة النجاح إلى 27% في شهادة البريفيه، وهذه النسبة متدنية جداً، هذا بالإضافة إلى زيادة نسبة التسرب المدرسي بين الأطفال خلال عام 2009 مقارنة بالسنوات السابقة.

#### - الوضع الاجتماعي:

إن خدمات الأونروا في هذا المجال في حالة تراجع، حيث يوجد في المخيم ما يزيد على 350 منزلاً<sup>12</sup> ما زالت سقوفها من الصفيح، والكثير من المنازل لها تشققات وأيلة للسقوط، والأونروا منذ سنوات عديدة لم تقم بأي عملية ترميم أو صيانة للمنازل أو إعادة إعمار. كذلك لا تقدم الأونروا خدمات إغاثة كالمواد الغذائية وغيرها إلا ما نسبته (12% إلى 14%)<sup>13</sup>، وبمعدل كل ثلاثة أشهر. وهذا ما يزيد معاناة العائلات الفقيرة والمعوزة.

#### - البنى التحتية:

أما على صعيد البنية التحتية خلال عام 2009، فلم تقم الأونروا بأي عمل يذكر، سواء من حيث صيانة أنابيب المياه المتهترئة التي تتداخل مع قنوات الصرف الصحي، مسببة التلوث لمياه الشفا ومسببة العديد من الأمراض المنتشرة كالتلاسيميا<sup>14</sup> الذي ترتفع نسبته بين سكان المخيم. كذلك فإن الأونروا لم تقم بتعبيد الشوارع والطرق وصيانتها منذ سنوات طويلة، حيث تنتشر الحفر في شوارع المخيم وأزقته.

<sup>12</sup> المصدر - حسب معلومات من اللجنة الشعبية للمخيم وقسم الشؤون الاجتماعية للأونروا خلال عام 2009.

<sup>13</sup> المصدر نفسه.

<sup>14</sup> لا دراسات علمية جادة في هذا المجال، وأعداد المصابين بمرض التلاسيميا ليست دقيقة، لكن المؤكد أن معاناة حاملي هذا المرض هائلة.

## مخيم المية ومية

مخيم المية ومية هو من المخيمات الفلسطينية الصغيرة في لبنان. يقع هذا المخيم على بعد 4 كلم شرقي مدينة صيدا، ويبلغ تعداد سكانه نحو 6000 نسمة حسب تقديرات الأونروا.

### - الوضع الاجتماعي والاقتصادي:

هذا المخيم ليس أفضل حالاً من المخيمات الأخرى خلال عام 2009، فنسبة الفقر والبطالة فيه مرتفعة قد تصل إلى 40% أسوة ببقية المخيمات الفلسطينية في لبنان، ولا سيما في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية وغلاء المعيشة الفاحش وتراجع خدمات الأونروا نتيجة العجز في موازنتها، فضلاً عن تهرب الدولة اللبنانية من تحمل مسؤولياتها تجاه منح اللاجئين الفلسطينيين حقوقهم المدنية والإقتصادية.

### - الوضع الصحي:

تفتتح عيادة الأونروا في المخيم لمدة يومين فقط في الأسبوع مما يسبب إرباكاً لأهالي المخيم في حالة مرض أحدهم أو أثناء الحاجة إلى تحويل إلى أحد المستشفيات الخاصة، وقد يضطر المريض للإنتظار وحالته قد لا تتحمل ذلك وإما قد يضطر للعلاج وشراء الأدوية على نفقته الخاصة.

### - الوضع التربوي:

على صعيد المدارس، أنشأت الأونروا مدارس داخل المخيم للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة، أما التعليم الثانوي فإن الطلاب يتوجهون إلى ثانوية مخيم عين الحلوة.

"نتيجة للأوضاع الصعبة التي يعيشها اللاجئون داخل المخيمات، حيث سبب هذا الوضع دافعاً للتسرب المدرسي المبكر لدى شريحة واسعة من الطلاب الذين قد تصل نسبتهم إلى 4%، بحسب مصادر قسم التعليم في الأونروا، بيد أن تقديرات ودراسات أخرى ترجح نسبة التسرب بين 13%-18%، بين طلاب المرحلتين الابتدائية والمتوسطة حسب تقديرات الأونروا، وذلك خلال عام 2009، حيث تسرب قسم كبير منهم للعمل في أعمال هامشية مثل الورش الصناعية في المناطق المجاورة، بينما التحق عدد لا بأس به بمعهد سبلين للتدريب المهني لعدم إمكانية إكمال دراستهم الثانوية بسبب تدني مستوى تحصيلهم العلمي نتيجة إهمال الطالب أولاً، وعملية سوء اختيار المدرسين الأكفاء من قبل الأونروا حيث يكلف الكثير من الأساتذة تدريس مواد أساسية مغايرة كلياً لتخصصاتهم، مثلاً تكليف مدرسة اللغة الفرنسية تدريس مادتي الاجتماعيات والرياضيات، وهكذا"<sup>15</sup>.

### - الوضع الأمني:

لهذا المخيم مدخل واحد يخضع لإجراءات الدخول والخروج من قبل الجيش اللبناني حيث تصل طوابير السيارات أحياناً إلى عشرات الأمتار بعد الساعة الثامنة مساءً، وذلك بسبب عملية التسجيل البطيئة لدخول السيارات وخروجها، وكلما تغيرت ألوية الجيش اللبناني يسود التشدد في الإجراءات لفترة زمنية ليست بالقليلة، ما قد يسبب الكثير من الاحتكاكات بين عامة الناس وبعض الجنود، فخلال شهر تشرين الأول من عام 2009، ونتيجة لهذا الواقع، قام بعض الأطفال بالقاء الحجارة على حواجز الجيش عند مدخل المخيم، وقد أغلق الجيش اللبناني مدخل المخيم في إجراء عقابي في حينه. إلا أن علاقة المخيم بالجوار اللبناني ممتازة، وخصوصاً مع سكان ضيعة المية ومية. إن الميزة التي كان يتمتع بها مخيم المية ومية كضيعة قد فقدت بسبب تقلص المساحات الخالية وارتفاع الكثافة السكانية.

بالرغم من الانسجام العائلي الذي يسود سكان مخيم المية ومية بسبب عامل القرابة والنسب والانتماء إلى مناطق واحدة أو متجاورة في فلسطين، فقد "حصل في تاريخ 2009/03/21 بعض المشاكل العائلية حيث تم استخدام الأسلحة النارية مما تسبب بسقوط قتلى وجرحى، منهم وليد زيدان ورائف حسين نوفل أمين سر اللجنة الشعبية بالمخيم إثر تدخله لحل إشكال بين عائلتين، وكذلك مقتل المدعو باسم فرج، مما أدى إلى نشر الذعر والخوف وسط الأطفال والمسنين من سكان المخيم"<sup>16</sup>.

<sup>15</sup> المصدر - الأستاذ محمد خليل - ناشط اجتماعي في مخيم المية ومية.

<sup>16</sup> المصدر - الموقع الإلكتروني لصدايات - 2009/03/21 - [http://www.saidacity.net/\\_NewsPaper.php?NewsPaperID=36170&Action=Details](http://www.saidacity.net/_NewsPaper.php?NewsPaperID=36170&Action=Details)



وفي 2009/03/23 اغتيل اللواء كمال مدحت<sup>17</sup>، واثنان من مرافقيه بعبوة ناسفة شديدة الانفجار وضعت لهم على جانب الطريق أثناء مغادرتهم مخيم المية ومية بعد مشاركتهم بواجب العزاء لعائلة رائف نوفل. وحتى الآن لم تصدر عن سلطات التحقيق اللبنانية أي توضيحات عن المتهمين بهذه العملية، الأمر الذي أثار الريبة عند الكثير من المراقبين بأن إجراءات التحقيق لم تكن جديّة بما فيه الكفاية، حيث تُركت أشلاء السيارة بلا حراسة بعد عملية التفجير وقد شوهد بعض الصبية وهم يعبثون ببقايا السيارة والعمل على بيع بقاياها خردة. أما بالنسبة إلى الحفرة التي أحدثها الانفجار فقد بقيت مكشوفة لمدة زمنية معرضة حياة المارة للانزلاق والوقوع بها، وقد تم ردمها في ما بعد من قبل بلدية المية ومية بعد الجهود والاتصالات الكثيرة لأخذ موافقة السلطات الأمنية اللبنانية<sup>18</sup>.

يعتقد الكثيرون من أبناء المخيم أن تصاعد وتيرة الاحتكاك السياسي بين شرائح المجتمع الفلسطيني هي نتيجة غياب المرجعية السياسية الموحدة بالإضافة إلى ضعف اللجنة الشعبية وعدم قدرتها على تسيير الأمور الحياتية للأهالي داخل المخيم، كحماية المدارس من الاعتداء الدائم على حرمتها، ونتيجة جهود المصالحة التي بذلتها بعض الجهات الاجتماعية والسياسية في هذا المجال. فقد شهدت نهاية عام 2009 تراجعاً في حدة الاحتقان السياسي الذي انعكس إيجاباً على العلاقات الاجتماعية والهدوء داخل المخيم.

<sup>17</sup> المصدر – جريدة "الأخبار" العدد 2009/03/24 - <http://www.al-akhbar.com/ar/node/125497>  
<sup>18</sup> المصدر – لقاء مع رئيس بلدية المية ومية أبو إلياس"، رفعت أبو سابا – بتاريخ 2010/02/04.

مخيم شاتيلا للاجئين الفلسطينيين هو من المخيمات المتوسطة، يقع إلى الجنوب من العاصمة اللبنانية بيروت، يبلغ تعداد سكانه ما يقارب 13000 منهم 8500 نسمة من اللاجئين الفلسطينيين، أما العدد الباقي فيعود إلى جنسيات لبنانية وسورية وأسبوية وغيرها حسب إحصاءات مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني الأخيرة عام 2009.

يعاني هذا المخيم كسائر المخيمات الفلسطينية في لبنان ارتفاع نسبة البطالة التي تصل إلى نحو 60% بسبب عدم توافر فرص العمل دائماً، فضلاً عن الاستمرار في حرمان الفلسطينيين عامة في لبنان من الحقوق المدنية، بالإضافة إلى تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية التي انعكست آثارها بشكل واضح على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان في ظل غياب المرجعية التي تتحمل مسؤولية هؤلاء اللاجئين وفي ظل تراجع خدمات الأونروا بشكل كبير تحت مبررات عدم توافر الأموال من المانحين بشكل منتظم وبسبب العجز الضخم في موازنة الأونروا الذي وصل في نهاية عام 2009 إلى 140 مليون دولار، مما اضطر الأونروا إلى إصدار العديد من الاستغاثات خلال عام 2009. هذا الواقع المؤلم أدى إلى ارتفاع نسبة العائلات التي تعيش دون خط الفقر.

#### - الواقع البيئي والبنية التحتية:

"يعاني مخيم شاتيلا كثافة سكانية عالية جداً، وذلك نتيجة ضيق المساحة الجغرافية التي يقام عليها المخيم وازدياد عدد السكان بشكل كبير، حيث لجأت إلى هذا المخيم أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين من المخيمات الفلسطينية الأخرى، سواء من مخيمات الجنوب أثناء الأزمات الأمنية السابقة أو من سكان مخيم نهر البارد، بالإضافة إلى وجود أعداد كبيرة من العمال السوريين والآسيويين وغيرهم، ما اضطر السكان إلى التوسع العمودي، حيث وصل ارتفاع بعض المباني إلى ستّ طبقات ملتصق بعضها ببعض فيتجبب النور وأشعة الشمس من الدخول إلى المنازل، وخصوصاً الطوابق السفلية منها، ما ينعكس على الصحة العامة، حيث ترتفع نسبة أمراض الربو، الروماتيزم، الأمراض الصدرية، الجلدية وغيرها من الأمراض المزمنة.

أما البنية التحتية فهي في منتهى السوء من حيث التخطيط والتنفيذ، حيث نفذت الأونروا العديد من شبكات الصرف الصحي خلال السنوات الماضية وجميعها كانت سيئة التنفيذ حيث غرقت المنازل والأرقة الضيقة بمياه الأمطار ومياه المجاري الأسنة خلال شهر أيلول 2009، مسببة المزيد من المعاناة للأهالي وملتفة ما لديهم من أثاث ومفروشات.

كذلك لا تتوافر في مخيم شاتيلا مياه صالحة للشرب، فيضطر الأهالي إلى شراء المياه من محطات تحلية المياه وتكريرها، أو من خلال تمديد اشتراكات للمنازل لمياه الخدمة والإستعمال المنزلي بواقع \$10 شهرياً للمنزل الواحد أما الآبار الإرتوازية في المخيم فهي لا تفي بالحاجة المتزايدة للسكان.

أما بالنسبة إلى الواقع الكهربائي خلال عام 2009، فكانت سيئة كسابقاتها من السنين. فالكهرباء لا تستقر ساعة واحدة متواصلة بسبب صغر محولات الكهرباء مقارنةً بكميات التحميل والسحب بسبب الكثافة السكانية، ما يؤدي إلى احتراق هذه المحولات أو انقطاع الأسلاك ما يجعل الحياة أكثر بؤساً. فهذه المشكلة قديمة متجددة من الصعب إيجاد حل لها إلا بزيادة التغذية كي تتناسب مع الكثافة السكانية<sup>19</sup>.

#### - الواقع التعليمي

يعاني مخيم شاتيلا تدني المستوى الثقافي والتعليمي كبقية المخيمات الفلسطينية، حيث تدنت نسبة النجاح في الشهادة المتوسطة البريفيه إلى 25% حسب نتائج الإمتحانات الرسمية، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة التسرب المدرسي خلال العام 2009، إذ وصلت النسبة إلى 4%، بحسب مصادر قسم التعليم في الأونروا. بيد أن تقديرات ودراسات أخرى ترجح نسبة التسرب بين 13%-18%، وهي في حالة تزايد مستمر ويعود ذلك إلى سياسة الأونروا باتباعها

نظام الترفيه الآلي والصفوف المكتظة وعدم فعالية قسم التوجيه والإرشاد المدرسي بالإضافة إلى العوامل الخارجية التي يعانيتها الشعب الفلسطيني في لبنان والتي لها انعكاس سلبي على الواقع الاجتماعي عموماً.

### - الأوضاع الصحية

أفاد عدد لا بأس به من الأهالي الذين التقاهم مندوب مؤسسة شاهد لحقوق الإنسان أثناء إعداد هذا التقرير بأن خدمات الأونروا في منتهى السوء بسبب غياب الضبط والربط بين موظفي الأونروا. فقد أفاد الأهالي بأن عيادة الأونروا لا تعمل فعلياً إلا أربعة أيام في الأسبوع وأن معظم أيام الجمعة لا تعمل بسبب تغيب الصيدلي. هذا الواقع يحمل الطبية المناوبة على عدم معاينة المرضى بسبب عدم إمكانية صرف الدواء. وقد زاد الأمور صعوبة اعتماد الأونروا يوم السبت عطلة رسمية في العيادات. أما المستشفيات التي تعاقبت معها الأونروا خلال عام 2009 فقد كانت دون المستوى المطلوب في الخدمات كمستشفى حيفا وغيرها، فضلاً عن تحمل المريض نسبة كبيرة من تكلفة العلاج، مما يضطر الأهالي إلى طرق أبواب الجمعيات الخيرية والمساجد لتوفير تكلفة العلاج، وخصوصاً عند إجراء العمليات الجراحية الباهظة التكلفة كالقلب المفتوح وأمراض السرطان وغيرها. يذكر أن الأونروا تعاقبت مع مستشفى الساحل ومستشفى حيفا التابع للهلال للأحمر الفلسطيني، ومستشفى رفيق الحريري الحكومي.

### - الواقع الأمني

بسبب البطالة وانسداد أفق المستقبل أمام الأغلبية من الشباب، وبسبب ضيق مساحة المخيمات وعدم وجود ملاعب وأماكن للترفيه وممارسة الهوايات وتفرغ الطاقات، كثيراً ما تحصل مشاكل واحتكاكات بين الشباب سرعان ما تتحول إلى مشاكل عائلية كبيرة تستخدم فيها الأسلحة، حيث تقع بعض الإصابات، بالإضافة إلى وجود الكثير من المطلوبين للأجهزة الأمنية اللبنانية حسب ما أفاد بعض الناشطين الاجتماعيين في المخيم.

## مخيم برج البراجنة

مخيم برج البراجنة هو من المخيمات الكبيرة التي تقع في الضاحية الجنوبية من العاصمة اللبنانية بيروت، حيث يبلغ تعداد سكانه نحو عشرين ألف نسمة حسب تقديرات اللجنة الشعبية في المخيم خلال عام 2009.

يعاني هذا المخيم كثافة سكانية عالية جداً بسبب ضيق مساحته الجغرافية التي لا تتجاوز الكيلومتر المربع الواحد في أحسن حالاته، لذلك تتلاصق مباني المخيم حاجبة نور الشمس ومسببة العديد من الأمراض المزمنة كالروماتيزم والربو وغيرهما من الأمراض.

### - الواقع الإجتماعي:

لم يحصل أي تحسن يذكر على واقع حياة اللاجئين في مخيم برج البراجنة وبقية المخيمات الفلسطينية في لبنان، إذ تزداد نسبة الفقر في أحياء هذا المخيم نتيجة تقاطع العديد من العوامل، كالحرمات من الحقوق المدنية والاقتصادية من قبل الدولة اللبنانية وتراجع خدمات الأونروا بشكل كبير بسبب العجز الكبير في موازنتها وإحجام العديد من الدول المانحة على الوفاء بالتزاماتها، فضلاً عن الأزمة الاقتصادية العالمية التي انعكست بشكل واسع على أوضاع اللاجئين وضاعفت من نسبة البطالة داخل المخيم.

مرّ مخيم برج البراجنة خلال عام 2009 بالكثير من الأزمات الإنسانية والاجتماعية والبيئية الداخلية اضطر خلالها سكان المخيم للقيام بالعديد من الاحتجاجات والاعتصامات. وأبرز الأزمات التي حدثت انقطاع التيار الكهربائي عن المخيم لمدة تزيد على أسبوعين خلال فصل الشتاء بسبب أعطال خارجية، ما اضطر الأهالي إلى النزول إلى الشارع العام بمحاذاة المخيم وإغلاقه بالدوابب المشتعلة بعد أن استنفدوا كل الوسائل السلمية، تعبيراً عن استيائهم ورفضهم لسياسة التمييز المتبعة بينهم وبين المناطق المجاورة. هذا الحال دفع العديد من الأفراد والجهات ذات النفوذ إلى التعدي على شبكة مولدات الكهرباء الخاصة بمستشفى حيفا والقيام بسرقة خطوط لهم ولذويهم، ما أدى إلى احتراق مولدات المستشفى الواحد تلو الآخر، حيث عملت إدارة المستشفى إلى القيام بالاحتجاج وإعلان الإضراب ورفض استقبال المرضى إلا للحالات الطارئة. هذا الإجراء أجبر جميع القوى السياسية واللجنة الشعبية إلى التدخل الفوري لإزالة جميع التعديلات.

### - الواقع التربوي:

هذا الواقع زاد من معاناة اللاجئين في المخيم وأدى إلى زيادة نسبة التسرب المدرسي التي وصلت إلى ما يزيد على 4%، بحسب مصادر قسم التعليم في الأونروا. بيد أن تقديرات ودراسات أخرى ترجح نسبة التسرب بين 13%-18%، حسب تقديرات الأونروا، خصوصاً في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة نتيجة انسداد أفق المستقبل أمام الكثير من الشباب خصوصاً متخرجي الجامعات والمعاهد المهنية الذين يضطرون في كثير من الأحيان إلى العمل بأعمال المياومة التي تختلف كثيراً عن تخصصاتهم الجامعية أو المهنية. هذا الواقع زاد من نسبة عمالة الأطفال في مهن هامشية توفّر لهم ولأسرهم أدنى مقومات الحياة كجمع الخردة وغسل السيارات ونقل السلع (العتالة) وغيرها.

### - الوضع البيئي:

تعرض هذا المخيم لكارثة بيئية كبيرة خلال شهر أيلول 2009 بسبب هطول المطر المبكر بغزارة شديدة، حيث غرقت معظم أحياء المخيم بمياه الأمطار ومياه المجاري الآسنة، وخصوصاً (جورة التراشحة)، وذلك بسبب سوء تنفيذ شبكة المجاري والبنية التحتية من قبل الأونروا، مما أدى إلى خراب وإتلاف معظم ممتلكات الأهالي وأثاثهم المتواضع ليزيد هذا الواقع من معاناتهم في ظل غياب المرجعية التي تتحمل المسؤولية. هذا الواقع دفع أهالي المخيم والفعاليات الشعبية إلى التظاهر والاعتصام والتهديد بإغلاق جميع مؤسسات الأونروا ما لم تقم بدورها بتنفيذ البنية التحتية اللازمة في المخيم. أدى ذلك إلى حصول الكثير من الاجتماعات مع إدارة الأونروا ومع اللجنة الشعبية، تعهدت خلالها الأونروا بتوفير الأموال الطارئة وتنفيذ مشروع البنية التحتية بأسرع وقت ممكن.

### - الاحتجاجات المطلوبة:

كان آخر احتجاجات أهالي المخيم على سياسة الأونروا في شهر كانون الأول 2009، بسبب عدم اتباع الشفافية والعدالة في توزيع المساعدات المالية لفئة (SHC)، حيث اضطرت إدارة الأونروا إلى الرضوخ للضغط الشعبية التي عمّت معظم المخيمات في لبنان، إلى الاعتذار عن الخطأ المرتكب وإعادة التوزيع بعدالة لجميع تابعي هذه الفئة.

#### - الوضع الامني:

"بتاريخ 2009/11/20، حصلت حادثة أمنية تم خلالها استخدام الأسلحة النارية إثر قيام دورية للأمن الداخلي بإزالة بسطة خضار لأحد أبناء المخيم، الذي استشاط غضباً من هذا الإجراء وقام بتكسير بسطة الخضار وإلقاء حطامها على المارة وعلى المنازل والمحالّ المجاورة، تطور هذا الإشكال بينه وبين أحد الجيران حيث أدى إلى استخدام سلاح ناري وإصابة خمسة أشخاص بجروح من بين المارة"<sup>20</sup>.

## مخيم مار الياس

مخيم مار الياس هو من المخيمات الصغيرة، ويقع وسط العاصمة اللبنانية بيروت. يبلغ تعداد سكان هذا المخيم نحو 1200 نسمة موزعين على 250 عائلة حسب إحصاءات مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني خلال عام 2009. يعاني هذا المخيم كغيره من المخيمات الفلسطينية نسبة بطالة مرتفعة أسوة بغيره من المخيمات، وذلك نتيجة قلة فرص العمل بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية التي انعكست بشكل كبير على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، ونتيجة تقليص خدمات الأونروا إلى أدنى مستوياتها وبسبب سياسة التمييز والتهميش والحرمان من مختلف الحقوق المدنية التي تمارسها الدولة اللبنانية بحق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. هذا الواقع الصعب دفع الكثير من الشباب إلى التفكير بالهجرة، فمنهم من حاول ذلك ولم يفلح بعد أن خسر معظم ما لديه من أموال نتيجة اتباع الطرق غير الشرعية وتلاعب المعقبين وعبثهم بأموال المهاجرين وأرواحهم.

- **مؤسسات الأونروا:** يوجد في مخيم مار الياس بعض مؤسسات الأونروا، ومنها العيادة التي تعمل لمدة خمسة أيام أسبوعياً، عدا أيام السبت والأحد، كذلك يوجد مكتب لمدير المخيم، بالإضافة إلى مدرسة ابتدائية مختلطة.
- **الوضع التربوي:** يعاني الوضع التربوي تدني نسبة التحصيل العلمي، وذلك بسبب قلة الروضات المؤهلة التي تعمل على تأسيس التلميذ على أساسيات العملية التعليمية لأن المناهج اللبنانية تعتمد آلية مرور الطالب بمرحلة الروضات والتمهيدي قبل أن يُسجل في الصف الأول، وهذا غير متوافر على نحو كافٍ في مخيم مار الياس مسبباً فجوة كبيرة بالمعلومات حيث تؤدي إلى تدني مستواهم وبالتالي رسوبهم وتسربهم من المدارس بشكل ملحوظ. أما طلاب المرحلة المتوسطة والثانوية فإنهم يتلقون تعليمهم في مدارس الأونروا في منطقة بئر حسن "منطقة الرحاب".
- **الوضع الصحي:** أما بالنسبة إلى الحالات المرضية فيحوّل المرضى إلى مستشفى حيفا في "مخيم برج البراجنة" أو إلى مستشفى رفيق الحريري الجامعي.
- **الوضع الاجتماعي:** تقدم الأونروا خدمات إغاثية إلى نحو 25 أسرة من سكان المخيم، وبالرغم من ذلك، فإن هذه الخدمات في تراجع مطرد بالإضافة إلى إشرافها على عملية التنظيف ومياه الشرب.

لم يطرأ أي تحسن على حالة الكهرباء والماء خلال عام 2009، إذ ما زالت الكهرباء كثيرة الأعطال بسبب الضغط على شبكة التغذية ومحدودية الكمية من الطاقة التي يُسمح بتزويدها للمخيم، مما يؤدي دائماً إلى احتراق المحولات الكهربائية أو انقطاع الأسلاك وغيرها من الأعطال الفنية. أما بالنسبة إلى المياه، فإنها تقل كثيراً خلال فصل الصيف مسببة أزمة للعائلات نتيجة الزيادة في استهلاك المياه صيفاً.

تكثر في مخيم مار الياس المراكز الاجتماعية والحقوقية التابعة لمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، وذلك بسبب قربها من وسط العاصمة اللبنانية بيروت. هذه المؤسسات لها دور فاعل في تنشيط اللاجئين الفلسطينيين وحثهم على المشاركة في الأنشطة الوطنية والمطلبية من اعتصامات واحتجاجات وغيرها، التي كثرت خلال عام 2009، هذا بالإضافة إلى وجود أعداد كبيرة من الأجانب الذين يعيشون في بيوت مستأجرة بسبب قربها من أماكن عملهم داخل العاصمة بيروت.

يعاني هذا المخيم ضيق مساحته الجغرافية وازدحام المباني فيه بشكل عشوائي، وهو غير منظم أسوةً بالمخيمات الفلسطينية الأخرى، بالإضافة إلى عدم توافر الملاعب والأندية التي تستقطب الشباب لتثقيفهم وصقل مواهبهم، لذلك، فالأزقة هي المتنفس الوحيد لهؤلاء الشباب الذين يجدون في استخدام النرجيلة والتدخين مخرجاً من حالة الضيق التي يعانونها دوماً. لم يشهد المخيم خلال عام 2009 أحداثاً أمنية تذكر، وهناك تعاون تام بين قوى الأمن اللبناني والقوى السياسية داخل المخيم.

## مخيم ضبية

مخيم ضبية هو من المخيمات الفلسطينية الصغيرة، ويقع شرقيّ العاصمة اللبنانية بيروت يبلغ عدد سكان هذا المخيم بحسب إحصاءات الأونروا لعام 2009 نحو 4200 نسمة موزعين على 525 منزلاً، بمساحة لا تتجاوز 13 دونماً. وبالرغم من حصول نحو 40% من سكان هذا المخيم على الجنسية اللبنانية باعتبار أن الجميع يعتنقون الديانة المسيحية إلا أن بقية السكان ما زالوا لاجئين محرومين – أسوة بغيرهم – من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية. يعمل معظم سكان مخيم ضبية في بعض الأعمال الحرفية مثل ورش الحدادة الإفرنجية ومكانيك السيارات وصيد الأسماك بالإضافة إلى بعض المهن الحرة.

لقد اختفت في هذا المخيم الصورة النمطية المعروفة في المخيمات من حيث الكثافة السكانية وضيق الأزقة والشوارع، حيث تمتاز البيئة العمرانية بتباعد المساكن بعضها عن بعض وبدخول الشمس إلى المنازل ويتوافر المياه والكهرباء من قبل الدولة اللبنانية، إذ يسدد سكان المخيم رسومهما أسوة بالمنطقة المحيطة به.

يعاني سكان المخيم تراجع خدمات الأونروا التي لا تعمل مؤسساتها في المخيم إلا يومين في الأسبوع. فعيادة الأونروا لا تعمل إلا يومي الاثنين والخميس وتعاين نحو 80 مريضاً أسبوعياً، مع العلم بأن الكثير من السكان يعانون من أمراض القلب والسكري والضغط وبعض حالات الفشل الكلوي، وهم بحاجة إلى رعاية صحية طوال مدة الأسبوع. كذلك لا توجد في المخيم مدرسة للأونروا، بل يضطر التلاميذ إلى الانتقال يومياً إلى مدرسة الكرمل في برج حمود التابعة لوكالة الأونروا. أما إزالة النفايات من المخيم فإنها تجري بالتعاون بين الأونروا وشركة سوكلين في هذا المجال. تعمل الأونروا في هذه الفترة من عام 2009 على إنشاء شبكة للصرف الصحي ومياه الشرب بتمويل الحكومة الإيطالية، مما قد يخفف قليلاً من معاناة أهل المخيم في السنوات المقبلة، خصوصاً أن المياه داخل المخيم كلسية وغير صالحة للشرب، فيضطر الأهالي إلى شراء مياه الشرب على نفقتهم الخاصة.

توجد في المخيم بعض المؤسسات الاجتماعية والصحية العامة والخاصة التي تحاول سدّ العجز المتوافرة والتقصير من قبل الأونروا، إلا أنها لا تفي بالحاجة المطلوبة، كجمعية كاريتاس التي تعنى بالعجزة وكبار السن وجمعية الخدمات الشعبية النرويجية وغيرها من المؤسسات الاجتماعية والأهلية.

يمتاز مخيم ضبية بالهدوء الأمني والاستقرار نتيجة الانسجام العائلي بين سكانه وعدم وجود أفراد منتمين إلى أحزاب أو قوى سياسية، وكل ما يحتاجه سكان المخيم هو تحسين الخدمات التعليمية والصحية من قبل الأونروا وتوافر فرص العمل بشكل قانوني، لأن العامل الفلسطيني يجري استغلاله من أرباب العمل سواء من ناحية الأجور أو من ناحية ساعات العمل اليومية نتيجة عدم السماح له بمزاولة ما يزيد على 72 مهنة. وكذلك يأمل سكان المخيم أن تقوم الدولة اللبنانية بمنحهم حقوقهم المدنية والسياسية لحين عودتهم إلى وطنهم فلسطين.

## مخيم الجليل

مخيم الجليل هو من المخيمات الفلسطينية الصغيرة في لبنان. يقع هذا المخيم على الطريق العام عند مدخل مدينة بعلبك، ويبلغ تعداد سكانه نحو 3050 نسمة وفقاً لتقديرات المجتمع المدني. وبسبب الأوضاع الاقتصادية المتردية وقلة فرص العمل في لبنان، هاجرت أعداد كبيرة من العائلات إلى أوروبا، وخصوصاً الدانمارك وألمانيا والسويد، وإلى بعض الدول العربية بحثاً عن فرص للعمل والاستقرار حتى بات المخيم يطلق عليه اسم مخيم الدانمارك.

يعاني مخيم الجليل كغيره من المخيمات الفلسطينية ضيق طرقاته وأزقته، حيث تغرق أزقته بمياه الأمطار شتاءً، مما يجعل من عملية التنقل داخله في منتهى الصعوبة. يعاني السكان ضيق مساحة البيوت، بحيث لا يتسع البيت الواحد لأكثر من ثلاثة أشخاص، ويعيش فيه ما يعادل من 6 إلى 7 أشخاص وأحياناً عائلتان، وقد يضطر السكان إلى بناء حواجز خشبية داخل الغرفة الواحدة لتقسيمها إلى عدة غرف أو لإنشاء حمام أو مطبخ، فضلاً عن سوء المناخ، فهو مناخ جاف وبارد جداً في فصل الشتاء وحار جداً صيفاً، حيث يضطر الأهالي إلى استخدام المدافئ التي تعمل على المازوت طوال أيام الشتاء والبرد.

### - الوضع الاجتماعي والاقتصادي:

يمارس معظم سكان مخيم الجليل أعمال المياومة مثل العمل في الزراعة وبعض أعمال البناء، وخصوصاً أن المخيم يقع في سهل البقاع الزراعي، ومعظم هذه الأعمال هي أعمال موسمية تتوقف خلال فصل الشتاء بسبب الثلوج والجليد وتصبح الكثير من العائلات بلا دخل، مما يزيد من معاناتهما وازدياد حالات الفقر، حيث تقدم الأونروا بعض المساعدات المالية والعينية للعائلات المعوزة مرة كل ثلاثة أشهر، إلا أنها لا تكفي العائلات الفقيرة لأكثر من عشرة أيام. أمام هذا الواقع تتكبد العائلات مبالغ نقدية كبيرة لتأمين محروقات التدفئة من غاز أو مازوت وأخشاب نتيجة البرد القارس، في ظل ظروف معيشية صعبة، وقد بدأت اللجنة الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني في المخيم التفكير بالإعلان أن المخيم منطقة منكوبة بسبب عجز الكثير من العائلات عن توفير متطلباتها من مواد التدفئة خلال فصل الشتاء.

### - الواقع الصحي:

لم يكن الواقع الصحي في مخيم الجليل خلال عام 2009 أفضل حالاً من بقية المخيمات، حيث يعاني أبناء المخيم الكثير من الأمراض المنتشرة كالربو والحساسية، والأمراض التنفسية بالإضافة إلى الأمراض المزمنة الأخرى كالضغط، السكري، أمراض القلب وغيرها، وذلك بسبب الرطوبة في المنازل وغياب الشروط الصحية فيها في ظل تراجع خدمات الأونروا وارتفاع الفاتورة الاستشفائية في المستشفيات الخاصة. فعيادة الأونروا تقدم خدمات لنحو 4444 مستفيداً من داخل المخيم وخارجه مثل سكان ثكنة غورو والتجمعات الفلسطينية الأخرى في المنطقة، إلا أن هذه العيادة لا توفر الدواء الكافي والمطلوب سواء للمعاينة اليومية أو أدوية الأمراض المزمنة للمسنين، مما يضطر الأهالي أحياناً إلى شرائه على نفقتهم الخاصة. أما بالنسبة إلى العمليات الجراحية، فإن الأونروا تغطي هذه العمليات بنسب مختلفة تتراوح بين 35-50% وذلك بتحويل المرضى إلى مستشفى ريباق أو إلى مستشفى الهلال الأحمر الفلسطيني في بر الياس- البقاع.

### - الواقع التربوي:

الواقع التعليمي في مخيم الجليل، إلى حد ما، أفضل من باقي المخيمات، بسبب قلة عدد الطلاب في الصفوف وانسجامهم في ما بينهم، وبسبب حالات القرابة والنسب بين عائلاتهم، مما انعكس إيجاباً على العملية التعليمية، فضلاً عن تمسك الجميع بالعادات والتقاليد والاحترام المتبادل بين الطلاب ومعلميهم. إلا أن الواقع الاقتصادي المتردي في لبنان وعدم توافر فرص العمل للمتخرجين بالإضافة إلى الحرمان من الحقوق المدنية، جعلت الكثير من التلاميذ يفضلون التعليم المهني بدل التخصصات في مجالات علمية نوعية.



## مخيم البداوي

هو ثاني المخيمات الفلسطينية في شمال لبنان، أنشأته الأونروا عام 1955 على تلة مساحتها واحد كيلو متر مربع إلى الشمال الشرقي في مدينة طرابلس. معظم سكان هذا المخيم هم من اللاجئين الفلسطينيين من سكان الجليل والمناطق الساحلية الشمالية من فلسطين حيث قُدر تعداد سكان هذا المخيم خلال عام 2009 حسب إحصاءات الأونروا وهيئات المجتمع المدني الفلسطيني بنحو 19200 نسمة موزعين على 3857 عائلة. لهذا المخيم مدخلان أحدهما من ناحية الجنوب والآخر من ناحية الشمال ولا يخضع بشكل مباشر لإجراءات القوى الأمنية اللبنانية، بل هناك العديد من المواقع التابعة للجيش اللبناني على مسافة قريبة من المخيم تتابع الواقع الأمني بالتنسيق مع اللجنة الأمنية داخل المخيم حيث يتم تسليم المطلوبين للقضاء عبر هذا الإطار المتفق عليه. وقد اعتُقل أربعة أشخاص من المخيم وتسلموا للجهات الأمنية اللبنانية بتهم مختلفة خلال عام 2009 وهم "نادر سعيد طويسي، طه الزعبي، عمران الطيب، وعبد الرحمن عمرية". وما زال العديد من أبناء المخيم موقوفين لدى الجهات الأمنية اللبنانية إثر أحداث مخيم نهر البارد بتهم مختلفة والبعض موقوف بلا محاكمة.

وبما أنّ المخيم متداخل مع الأحياء اللبنانية المجاورة، وخصوصاً وادي النحلة وغيره من الأحياء، فإن العديد من العائلات اللبنانية تسكن داخل المخيم وهناك علاقات مصاهرة واسعة الانتشار بين العائلات اللبنانية والفلسطينية بالإضافة الى بعض العائلات السورية. بالرغم من الظروف الصعبة التي يمر بها سكان المخيم إلا أنهم منسجمون اجتماعياً حيث ينعكس ذلك إيجاباً على الهدوء والاستقرار الأمني والاجتماعي الذي يعيشه السكان في المخيم وجواره.

- **الوضع الاجتماعي والاقتصادي:** يعاني هذا المخيم كثافة سكانية عالية جداً، وخصوصاً بعد أزمة مخيم نهر البارد، حيث ما زالت المئات من عائلات مخيم نهر البارد تسكن في مخيم البداوي نتيجة التأخير في إعادة إعمار مخيمها وهذا الواقع زاد من الضغوط على سكان المخيم حيث إن المرافق الأساسية من مياه وكهرباء وشوارع وغيرها لا تكفي بالأساس لأهالي المخيم، مما زاد من معاناتهم وزاد من نسبة البطالة التي تقدر بحوالي الـ 40% حسب الدراسات التي قامت بها العديد من المؤسسات الأهلية العاملة في مخيمات الشمال.

يمارس عدد لا بأس به من سكان المخيم أعمالاً يومية تخضع للعرض والطلب، وخصوصاً في أعمال البناء وملحقاته، وهذه الأعمال لا توفر دخلاً ثابتاً للعائلات بسبب عدم توافر واستمرارية فرص العمل اليومية، مما يجعل الكثير من العائلات دون خط الفقر، حيث أشارت الدراسات التي قام بها مكتب الشؤون الاجتماعية التابع للأونروا في منطقة الشمال خلال عام 2009 أن نحو 13% من عائلات مخيم البداوي مصنفة ضمن فئة عائلات العسر الشديد وتقدم لهم الأونروا بعض المساعدات المادية والعينية تخفيفاً لمعاناتهم اليومية. وهناك عدد لا بأس به من العائلات تعتمد بشكل أساسي وكبير على المساعدات المالية التي تصلهم من ذويهم المهاجرين إلى أوروبا أو المغتربين في دول الخليج العربي وغيرها بينما يعتمد عدد لا بأس به على حوانيتهم وورشهم الصغيرة التي توفر لهم أدنى مقومات الحياة اليومية.

- **الوضع التربوي:** إن نسبة التسرب المدرسي قد تصل إلى ما نسبته 4% ، بحسب مصادر قسم التعليم في الأونروا، بيد أن تقديرات ودراسات أخرى ترجح نسبة التسرب بين 13%-18%، وخصوصاً في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة بسبب تراجع مستوى التعليم في المخيم إلى أدنى مستوياته خلال الفترة ما بين 2007 حتى عام 2009 وذلك نتيجة اعتماد الأونروا نظام دوام الثلاث فترات يومياً مما جعل الوقت المطلوب للحصص الدراسية غير كافٍ، فضلاً عن الأعداد الكبيرة في الصف الواحد التي قد تصل أحياناً إلى خمسين طالباً. كل هذه العوامل مجتمعة أدت الى هذا الخلل الواضح في العملية التعليمية برمتها، إذ وصلت نسبة النجاح في الشهادة المتوسطة خلال العام الدراسي 2008-2009 لمدرسة نهر الأردن كنموذج 18.8% حسب النتائج النهائية للامتحانات الرسمية للشهادة المتوسطة وفق إحصاءات الأونروا، وهذا مؤشر خطير على تراجع العملية التعليمية. لكن مع رجوع أعداد كبيرة من سكان مخيم نهر البارد الى مخيمهم واعتماد نظام دوام الفترتين في الآونة الأخيرة قد تتحسن نسبة النجاح عما كانت عليه سابقاً.

- **الوضع الصحي:** أما على صعيد خدمات الأونروا في المجال الصحي خلال عام 2009، فقد تراجعت كثيراً بسبب العجز في موازنة الأونروا السنوية، حيث تعاقدت الأونروا مع مستشفى صفا التابع للهلال الأحمر الفلسطيني، ومع بعض المستشفيات الخاصة في عكار وطرابلس، المصنفة ضمن الدرجة الثالثة والرابعة. وقد حصل الكثير من الأخطاء الطبية المميتة كحالة الشاب "عبد السلام زيد من مخيم البداوي الذي توفي بعد نقله إلى أحد مستشفيات طرابلس (البيسار) بتاريخ 2009/07/3"،<sup>21</sup>. أما عيادة الأونروا في مخيم البداوي فهي كبقية العيادات في المخيمات، إذ تعاني من ضخامة أعداد المرضى الذين يُعانون يومياً وعدم توافر الأدوية الشهرية، وخصوصاً أدوية المسنين الخاصة بالقلب والضغط والسكري وغيرها بشكل منتظم، ما يضطر الأهالي في كثير من الأوقات إلى شرائها لشرائه على نفقتهم الخاصة، فضلاً عن الأدوية التي يحتاجها الأهالي يومياً، مع العلم بوجود عيادة مؤقتة لمهجري مخيم نهر البارد ترعى شؤونهم. يأمل الأهالي في مخيم البداوي أن تتحسن الخدمات الصحية في السنة القادمة، وخصوصاً بعد سماعهم عن تعاقد الأونروا خلال السنوات القادمة مع وزارة الصحة اللبنانية، وخصوصاً المستشفيات الحكومية التي قد تخفف من معاناة اللاجئين الفلسطينيين على صعيد الصحة.

- **الوضع الأمني:** على الرغم من أن مخيم البداوي لا يشبه مخيمات صور وصيدا لجهة الإجراءات الأمنية المشددة من قبل الجيش اللبناني، إلا أنه خلال عام 2009 عمد الجيش اللبناني إلى القيام بإجراءات أمنية من خلال إقامة سواتر ترابية تحيط بالمخيم من الجهة الشرقية والجنوبية سبب الريبة والشك لدى سكان المخيم، خوفاً من أن يصبح المخيم مثل مخيمات أخرى. وفي هذا السياق استغرب تحالف القوى الفلسطينية في لبنان قيام الجيش اللبناني بهذه الإجراءات العسكرية وتموضع وحدات من الجيش اللبناني عند مداخل المخيم من دون التنسيق مع الفصائل الفلسطينية، وقد أعربت هذه القوى في بيان لها صدر بتاريخ 2009/8/24 عن خشيتها من حصول فتنة بين الجيش اللبناني وسكان مخيم البداوي على غرار ما حصل في مخيمات أخرى.

<sup>21</sup> المصدر - جريدة "الأخبار" عدد السبت ٤ تموز ٢٠٠٩ |

## مخيم نهر البارد

مخيم نهر البارد من أكبر المخيمات الفلسطينية في شمال لبنان، إذ يبلغ تعداد سكان هذا المخيم نحو 30 ألف نسمة حسب إحصاءات اللجنة الشعبية بالمخيم في نهاية عام 2009 موزعين على 5554 عائلة.

تعرض هذا المخيم لكارثة ودمار كامل وتشريد جميع سكانه عام 2007 إثر المعارك التي اندلعت بين مجموعات مسلحة تعود إلى تنظيم فتح الإسلام والجيش اللبناني.

تشرّد جميع سكان المخيم إلى مخيم البداوي وإلى بقية المخيمات والمناطق اللبنانية المجاورة، حيث عاشوا حياةً ملؤها اليأس والتشرد. وبعد أن سمحت الدولة اللبنانية للأهالي بالبدء بالعودة إما إلى مساكن جاهزة (البراكسات) أنشأتها الأونروا آنذاك أو العودة لمن له مسكن صالح للسكن بجوار المخيم أو يمكن ترميمه والسكن به. أما المخيم القديم فما زال غير مسموح دخوله أو الاقتراب منه. في ظل هذه الظروف عاد من سكان المخيم ما يقارب 3278 عائلة موزعة على ما يطلق عليه المخيم الجديد والبراكسات.

وبعد هذا الإجراء خضع المخيم ومحيطه لسيطرة الجيش اللبناني والقوى الأمنية اللبنانية الأخرى وتم استحداث خمسة مداخل إلى المخيم لا يمكن تجاوزها دخولاً أو خروجاً إلا بتصريح صادر عن مخابرات الجيش اللبناني، يحدد بين فترة وأخرى. هذا الإجراء يسبب ازدحاماً على مداخل المخيم المختلفة، ويعوق وصول الطلاب والعمال إلى مدارسهم وأعمالهم بسرعة وفي الوقت المحدد "طلاب مدرسة الإيمان نموذجاً". أما بالنسبة إلى القطاعات الأخرى فقد ظهرت على النحو الآتي:

### - قطاع الأعمال والمهن:

وباعتبار أن معظم سكان مخيم نهر البارد كانوا يعتمدون على التجارة والأعمال المتنوعة الأخرى ، فقد خسر معظم هؤلاء الناس أموالهم، وممتلكاتهم، ومصدر رزقهم، وبالتالي تحوّلوا إلى أناس غير منتجين، يعتمد معظمهم على المساعدات العينية والمادية البسيطة التي تقدمها الأونروا والمؤسسات الاجتماعية الأخرى، حيث تقدم الأونروا من طريق الدول المانحة طروداً غذائية شهرية بقيمة \$10 للفرد الواحد، وبالتالي تتلقى كل عائلة طروداً يتناسب مع عدد أفراد أسرتها ويحقق لها أدنى مستويات العيش بكرامة.

أدى هذا الحال إلى ارتفاع نسبة البطالة بشكل كبير قد تتجاوز نسبة الـ 70% أحياناً بسبب عدم توافر فرص العمل الذاتية داخل المخيم أو في المناطق بسبب الجفاء الذي أصاب المخيم مع محيطه، وحتى الذين يعملون في البناء وترميم المنازل داخل المخيم فهذا العمل غير متوافر يومياً بسبب القيود المفروضة على الحركة وعلى إدخال مواد البناء وغيرها.

### - الواقع الاجتماعي:

أما بالنسبة إلى الواقع الاجتماعي داخل المخيم فهو صعب جداً وخصوصاً الذين يسكنون البيوت الجاهزة، فهي شديدة البرودة شتاءً وشديدة الحر صيفاً بالإضافة إلى تلاصق المباني بعضها ببعض، وانكشافها بعضها على بعض بحيث يعوق هذا الواقع العائلات عن أخذ راحتها داخل منازلها، وخصوصاً بالنسبة إلى النسوة والفتيات، فضلاً عن الظروف البائسة لهذه المساكن التي تتحول إلى مستنقعات للمياه والوحول شتاءً والكثير من هذه المساكن تغرق أثناء المطر، ولقد قامت بعض المؤسسات الخيرية ببناء خزان مياه للأهالي وبتزويد المساكن جميعها بعدادات للكهرباء سعياً منها للتخفيف من معاناة الأهالي.

ويخشى أن يدفع هذا الواقع الأليم الكثير من العائلات بالتفكير بالهجرة وخصوصاً بعد استغلاله من قبل السفارات الأجنبية كالأسترالية والكندية، حيث ذكرت صحيفة السفير في عددها 11443 بتاريخ 2009/11/10 أن هناك معلومات عن تسهيلات تُقدمها السفارة الأسترالية في لبنان للراغبين من سكان مخيم نهر البارد على وجه الخصوص بالهجرة إليها عبر وسطاء ينشطون على خط توفير ما يلزم من مستندات والتواصل مع الراغبين بالهجرة. وكشفت مصادر السفير أن الضوء الأخضر معطى لنحو مئة وخمسين عائلة من سكان البركسات والكرجات وأن سفارة كندا تقوم بخطوات مماثلة.

## - الواقع الصحي:

أما بالنسبة إلى خدمات الأونروا خلال عام 2009، فهي تختلف عن خدماتها في بقية المخيمات الفلسطينية، حيث تعتمد موازنة طارئة لمخيم نهر البارد، وبالتالي فإن الأونروا توفر الرعاية الطبية الشاملة لسكان مخيم نهر البارد حيث تغطي الأونروا تكلفة العلاج بنسبة 100% لجميع أهالي مخيم نهر البارد بالإضافة إلى سعيها إلى دفع إيجارات المساكن للعائلات التي لم تتمكن من العودة حتى الآن إلى المخيم أو جواره، حيث كانت تدفع الأونروا في بداية الأزمة مبلغ \$200 كإيجار للعائلات شهرياً، لكن هذا المبلغ انخفض إلى \$150 خلال عام 2009 في سعي الأونروا إلى الضغط على الأهالي للسكن في البيوت الجاهزة "البراكسات" التي ما زالت الأونروا حتى اليوم تستحدث وحدات جديدة منها وهذا الإجراء يثير الريبة بأن إعادة الإعمار قد تتوقف يوماً أو قد تتأخر لسنين طويلة.

## - الواقع التربوي:

أما بالنسبة إلى التعليم، فقد قامت الأونروا ببناء مدارس جاهزة بجوار مخيم نهر البارد، لكنها غير كافية، فتضطر إدارات هذه المدارس إلى اتباع نظام الثلاث فترات يومياً، وهذا كان له انعكاس سلبي واضح على تدني مستوى التعليم بسبب عدم توافر الوقت الكافي لشرح ما يطلب في المناهج التربوية، إذ تراجع نسبة النجاح في الشهادة الرسمية البريفيه عام 2009 من 55% إلى 40% وما دون.

## - الواقع الأمني:

أما بالنسبة إلى الواقع الأمني في المخيم وجواره خلال عام 2009 فكان هادئاً. لكن الإجراءات الأمنية المشددة جعلت البعض يتظاهر ويحتج على إجراءات الجيش، ما أدى إلى تصوير المظاهرة من قبل مخابرات الجيش واستدعاء كل من ظهرت صورته وتحذيره من المشاركة بأية تظاهرة ضد المؤسسة العسكرية.

وبعد أن أقرّ مجلس الوزراء اللبناني في جلسته المنعقدة في 16 كانون الثاني من عام 2009 بإنشاء قاعدة بحرية على شاطئ مخيم نهر البارد، وأن هذه القاعدة ستكون ملاصقة للمخيم وسيقام بجانبها قاعدة برية لحمايتها وأن هذه القاعدة ستقام على ردميات وأنقاض المخيم وأنها ستصرف على البحر، أثار هذا الإجراء ريبة أهالي المخيم، وبعد استفسارهم السفير خليل مكاوي صرح يومها بأن إنشاء القاعدة البحرية يهدف إلى بسط سلطة الدولة اللبنانية على جميع الأراضي اللبنانية. كل هذه الإجراءات دفعت إلى القيام بالعديد من التحركات الشعبية المطالبة منها:

- اعتصام مجموعة من النسوة والأمهات من مخيم نهر البارد في العاصمة اللبنانية بيروت في مسرح المدينة احتجاجاً على ما يسمى "مخيم الأسلاك الشائكة والبراكسات والوحول والأمطار، مخيم المعابر والتفتيش المهين برفع الأيدي إلى الأعلى وكأنهن في سجن كبير وقد أعلنت النسوة يومها أن نسبة البطالة وصلت إلى 66%<sup>22</sup>.

- كذلك قام وفد من أهالي مخيم نهر البارد بتسليم رسالة إلى بريد مجلس الوزراء بتاريخ 2009/12/16 وذلك احتجاجاً على إنشاء قاعدة بحرية على أنقاض مخيم نهر البارد<sup>23</sup>.

أما بالنسبة إلى عملية إعادة إعمار المخيم فقد مرت بالعديد من التعقيدات منها ما هو واقعي، ومنها ما هو مفتعل، بهدف منع إعادة الإعمار من أساسها<sup>24</sup>.

فالمشكلة الأولى هو تأخر الجيش اللبناني في مسح المخيم وإزالة الألغام والمتفجرات الباقية، فضلاً عن المماثلة الحكومية بالسماح بإعداد المخططات الهندسية اللازمة، إلا من جهات محدودة كشركة "خطيب وعلمي". أما المشكلة الأخرى فهي ظهور بعض الآثار القديمة "أثار أرتوزيا" وموقف العماد ميشيل عون وطعنه بقرار مجلس الشورى الذي سمح بإعادة البدء بالإعمار، بالإضافة إلى عدم وفاء المانحين بوعودهم بشأن تمويل إعادة الإعمار ... كل هذه الإجراءات أدت إلى تأخير البدء بهذه العملية، وعلى الرغم من وضع الحجر الأساس

22 المصدر - السفير في 12 شباط 2009.

23 المصدر - السفير 2009/12/24.

24 شارك في وضع الحجر الأساس سفير منظمة التحرير الفلسطينية عباس زكي، رئيس لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني السفير خليل مكاوي، ورئيس بعثة الصليب الأحمر الدولية جورج كومينوس، بالإضافة إلى ممثلي بعض البعثات الدبلوماسية في لبنان، فضلاً عن ممثلي فصائل فلسطينية. المصدر: النهار، تاريخ 2009/3/12، عدد 23636.

لإعادة إعمار المخيم القديم بتاريخ 2009/3/12، وذلك بحضور رسمي لبناني وفلسطيني ودولي، إلا أنه في نهاية عام 2009 بدأ العمل بإعمار الرزمة الأولى من المخيم التي من المتوقع أن تؤوي 600 عائلة حسب معلومات اللجنة الشعبية بالمخيم. أما مصير بناء المربعات الأخرى فما زال مجهولاً بسبب عدم توفر الأموال اللازمة، وهذا ما سيزيد من معاناة اللاجئين خصوصاً أولئك الذين يقيمون في المنازل الجاهزة والذين لا يُعرف إلى متى ستطول مدة إقامتهم فيها، وخصوصاً أن الناس بدأت تتسرب إليهم معلومات عن أن المنازل المزمع بناؤها هي ضيقة وعمودية وليس فيها مساعد لكبار السن خصوصاً.

يجسد مخيم نهر البارد عنواناً للمعاناة الفلسطينية في لبنان وتتلخص هذه المعاناة بـ:

- امتهان الكرامة الإنسانية على حواجز الجيش اللبناني بسبب تعقيد إجراءات الدخول والخروج من المخيم.
- عدم تمكن السكان من العيش في منازل صالحة للسكن بسبب التأخير غير المبرر في إعادة إعمار ما هدمته آلة الحرب في 2007/5/20 .
- القضاء على حيوية سكان مخيم نهر البارد لجهة تدمير الاقتصاد.
- قتل الروح المعنوية لسكان المخيم وتحويلهم الى فئة مستهلكة تعتمد على المساعدات المقدمة من الجهات المانحة.

## خلاصات وتوصيات

### على المستوى الدولي:

- تتحمل إسرائيل القسط الأكبر من المسؤولية عن نكبة الشعب الفلسطيني بكل ما تعنيه الكلمة من معنى.
- تتحمل الأمم المتحدة مسؤولية قانونية وأخلاقية عن عدم تنفيذ القرارات الصادرة عنها بخصوص القضية الفلسطينية، وتتحمل كذلك مسؤولية قانونية ومالية أيضاً تجاه الأونروا لجهة الإبقاء عليها لحين عودة اللاجئين إلى مدنهم وقراراتهم وفق القانون الدولي، وكذلك دعم صندوقها بما يحتاجه فعلاً. إن عدم إعمال قواعد القانون الدولي وإجبار إسرائيل على احترامه يعني أن المنطقة لن تعرف الهدوء والاستقرار.
- الأونروا عنصر حيوي في المجتمع الفلسطيني، وهي تمثل المجتمع الدولي. إن تمتع الأونروا بالقدرة الكافية على مواصلة العملية لحين عودة اللاجئين إلى قراهم ومدنهم ضرورة وطنية. القدرة الكافية تعني القدرة على التمويل، والقدرة على تلبية حاجات الناس، والقدرة على حسن الإدارة.

### على المستوى العربي:

- إن مساعدة الدول العربية للاجئين الفلسطينيين من خلال مشاريع وبرامج تنفذ في المخيمات، أو من خلال زيادة المساهمة في صندوق الأونروا، يعني تمكين الفلسطينيين من الصمود أمام التحديات الهائلة التي تواجههم.
- ضرورة تحرك المجموعة العربية في الأمم المتحدة ضد أي مشروع لإلغاء الأونروا، أو فرض التوطين على لبنان، وفي المقابل الطلب من لبنان احترام حقوق الفلسطينيين المقيمين على أرضه.

### على المستوى اللبناني:

- إن الحقوق المدنية والاقتصادية والسياسية للاجئين الفلسطينيين هي كلٌ متكامل، وهي حق إنساني وليست منحة حكومية، وإن اتخذت الدولة اللبنانية قرارات جريئة في هذا المجال سوف يحقق مصلحة اللبنانيين أولاً، ويجعل من الفلسطينيين عنصر استقرار وإنتاج.
- إن تطبيق الدولة اللبنانية لمبدأ المعاملة بالمثل بسبب عوقلة أمام إمكانية منح الفلسطينيين حقوقهم، وهذا يؤدي إلى زيادة الفقر والمعاناة لديهم.
- العمل على وقف سياسة التمييز التي يتعرض لها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان في كل المجالات، في العمل والتملك، والتنقل، والجنسية لمن يستحقها.
- إن لبنان ملتزم بمعظم الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وكذلك ملتزم دستورياً بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويجب أن يزيل جميع العوائق والاستثناءات التي تحول دون تطبيق القوانين الدولية.
- إن وكالة الأونروا لا يمكن أن تقدم خدمات بشكل جيد – مهما توافرت لها الإمكانيات – في بيئة قانونية وسياسية غير مناسبة.

### على المستوى الفلسطيني:

- ضرورة بناء مرجعية فلسطينية قائمة على أسس ديمقراطية تعتمد على الانتخابات كمدخل رئيس.
- عدم وضع قضية اللاجئين الفلسطينيين على طاولة المفاوضات إلا ضمن قواعد القانون الدولي الرامية إلى عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى قراهم ومدنهم والتعويض عليهم.

## نبذة عن مؤسسة شاهد لحقوق الإنسان

### التعريف بالمؤسسة

مؤسسة "شاهد" لحقوق الإنسان هي مؤسسة مستقلة معنية بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. تعمل المؤسسة على احترام حقوق الإنسان الفلسطيني وفق المعايير الدولية، ودعم مبدأ سيادة القانون، والعمل على تنمية الثقافة الديمقراطية في أوساط اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، كجزء مهم من الشتات الفلسطيني. كذلك، تدعم المؤسسة كل الجهود من أجل ممارسة الشعب الفلسطيني حقه بتقرير المصير وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم.

### أهداف المؤسسة

1. الارتقاء باللاجئين الفلسطينيين إلى مستوى إنساني أفضل.
2. التعريف بحقوق اللاجئين الفلسطينيين والدفاع عنها.
3. نشر ثقافة حقوق الإنسان في الوسط الفلسطيني.
4. الاهتمام بالطفل والشباب الفلسطيني والعمل على توفير حاجاتهم.
5. الاهتمام بالمرأة الفلسطينية والعمل على منع التمييز بحقها، أو ممارسة العنف نحوها.

ولتحقيق هذه الأهداف تستخدم "شاهد" الوسائل العلمية والموضوعية:

1. عقد ندوات متخصصة عن اللاجئين.
2. نشر مواد إعلامية عن حقوق الإنسان.
3. التدريب على حقوق الإنسان.
4. إصدار التقارير المتخصصة عن أوضاع اللاجئين.
5. التشبيك مع المنظمات الرديفة.

يساعد شاهد ثلة من المندوبين داخل المخيمات الفلسطينية

### العنوان:

بيروت – كورنيش المزرعة – بناية الريفييرا – الطابق العاشر  
خليوي: +961 70 743447 – تليفاكس: +961 01 308013  
صندوق بريد: بيروت 15-5390  
البريد الإلكتروني: [pahrw@pahrw.org](mailto:pahrw@pahrw.org)  
الموقع الإلكتروني: [www.pahrw.org](http://www.pahrw.org)

|    |  |
|----|--|
| 2  | - المقدمة: الملخص التنفيذي   |
|    | <b>الفصل الأول</b>   |
| 3  | - أولاً: واقع تطبيق حقوق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان:                            |
| 5  | ○ حق العودة، ورفض التوطين  |
| 6  | ○ الحق في مسكن لائق  |
| 7  | ○ حق الملكية العقارية  |
| 7  | ○ الحق في إنشاء الجمعيات   |
| 7  | ○ حرية التقاضي   |
| 8  | ○ الحق في التظاهر والاعتصام السلمي   |
| 8  | ○ الحق في العمل:   |
| 10 | ○ حق التنقل: داخل البلد - خارج البلد   |
| 11 | ○ الحق في الاستشفاء والطبابة   |
| 12 | ○ الحق في التعليم  |
| 14 | ○ الحق بالاعتراف بالشخصية القانونية لفاقدي الأوراق الثبوتية                        |
| 14 | - ثانياً: الفلسطينيون في لبنان والمهن الحرة: نصوص قانونية وفرص للتعديل:            |
| 14 | ○ مهنة المحاماة  |
| 15 | ○ مهنة الطب  |
| 16 | ○ مهنة الهندسة   |
| 17 | - ثالثاً: إدارة المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان                             |
| 18 | - رابعاً: مديرية الشؤون السياسية واللاجئين، عنوان لامتهان كرامة الفلسطيني في لبنان |
| 19 | - خامساً: مساعي الدولة اللبنانية لتحسين أوضاع الفلسطينيين في لبنان                 |
|    | <b>الفصل الثاني</b>  |
| 21 | - ملحق ملخص عن الندوات والبيانات والتصريحات المتعلقة بالشأن الفلسطيني في لبنان     |
|    | <b>الفصل الثالث</b>  |
|    | <b>أوضاع المخيمات الفلسطينية خلال عام 2009</b>                                     |
| 27 | ○ مخيم الرشيدية  |
| 29 | ○ مخيم البص  |
| 31 | ○ مخيم برج الشمالي   |
| 33 | ○ مخيم عين الحلوة  |
| 36 | ○ مخيم المية ومية  |
| 38 | ○ مخيم شاتيلا  |
| 40 | ○ مخيم برج البراجنة  |
| 42 | ○ مخيم مار الياس   |
| 43 | ○ مخيم ضبية  |
| 44 | ○ مخيم الجليل  |
| 46 | ○ مخيم البداوي   |
| 48 | ○ مخيم نهر البارد  |
|    | <b>الفصل الرابع</b>  |
| 51 | - التوصيات   |
| 52 | - التعريف بمؤسسة شاهد لحقوق الإنسان  |